



الجمهورية اليمنية

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم العلوم المالية

٢٠٢٠

١١

أثر التحليل المالي في القرارات الائتمانية

في البنوك التجارية اليمنية

دراسة ميدانية على (كأ. بنك وبنك الأنشاء والتعمير)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة البكالوريوس

إعداد

محمد سيف طالب

محمد مجلي المهدي

محمد شايف زهرة

سليمان عبده حزام

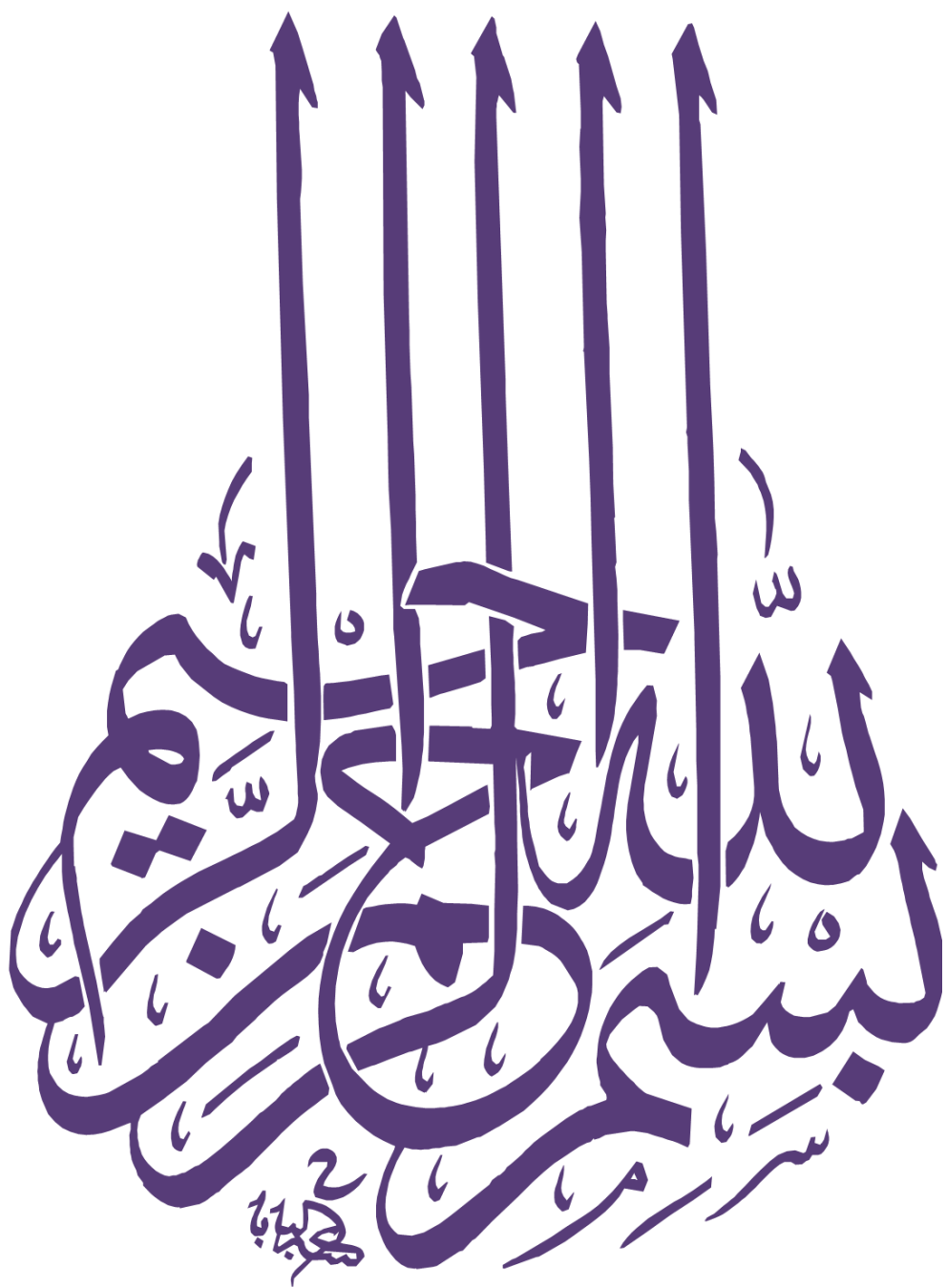
سهيل النعامي

أشرف

الدكتور / محمد الصلوي

الدكتور / اسماعيل الجيلاني

2020/2019م



قال تعالى:

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

سورة المجادلة آية (11)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أمهاتنا وإبائنا الغاليين

إلى من احتضننا بداخله ولكننا لم نشعر به

إلى من قدم لنا خدمات التعليم

إلى من أرشدنا لنرس ونتعلم ونقدم له الأفضل

إلى بلدنا الحبيب اليمن

إلى كل من سعى إلى جوهر العلم وأفنى حياته في البحث عن

الحقائق العلمية

إلى أوسمة الأمة طلاب العلم

إلى كل من ساندنا طيلة فتره البحث

نهدي لكم جميعا جهدنا المتواضع

مع خالص اعتزازنا وتقديرنا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله واصحابه اجمعين. لا يسعنا بعد هذا المشوار في كتابة الرسالة الا ان نحمده ونشكره سبحانه وتعالى الذي انعم علينا بنعمة الصبر والمثابرة التي تمكنا بها من تخطي صعوبات هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة. وما كان ذلك ليتم إلا بفضل الله أولاً ثم بكرم الأساتذة الافاضل

د/ خالد العلمي

د/ إسماعيل الجيلاني

د/ محمد الصلوي

بالإشراف على هذه الرسالة وما أبدوه من رعاية واهتمام ورافقونا من خلال هذا البحث بكل صدق وامانة ولم يبخلون علينا بعلمهم وسعة صدورهم ونبل اخلاقهم وكما نشكر

اساتذتي الأجلاء في كلية العلوم المالية والادارية

وإلى كل من تفضل مشكوراً بتقديم النصح لنا وكل من مد لنا يد العون في إنجاز

هذه الدراسة واخراجها لنا

جزاهم الله خير الجزاء

والله ولي الهداية والتوفيق،

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ج	الآية
د	الاهداء
هـ	الشكر والعرفان
و- ر	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الاشكال
ط	قائمة الملاحق
ى	ملخص الدراسة بالعربية
1	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة
3	مشكلة البحث
4	الاهداف
4	الاهمية
6	نموذج البحث
6	فرضيات البحث
6	منهجية البحث
7	ادوات الدراسة
7	الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
16	المبحث الاول: الائتمان _ والتحليل المالي
33	المطلب الاول: مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي
47	المطلب الثاني: اهمية الائتمان
55	المطلب الثالث: اسس منح الائتمان
84	المطلب الرابع: الاجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي
27	المطلب الخامس: المخاطر الائتمانية
28	المبحث الثاني: التحليل المالي (تمهيد)
29	المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي واستعمالاته والجهات المستفيدة منه.
36	المطلب الثاني: اهمية التحليل المالي ووظائف المحلل المالي

37	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي ومحدداته
44	الانحراف المعياري:
45	الفصل الثالث
46	تمهيد
47	المبحث الأول: مقدمة عن القطاع المصرفي في اليمن
48	العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني
51	المبحث الثاني: دراسات ميدانية
52	معيار الـ 5 Cs
56	المبحث الثالث: دراسة وتحليل مشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية وثرها
	الفصل الرابع: الدراسات الميدانية
62	مجتمع وعينة الدراسة
63	مقياس اداه الدراسة (ليكرت الخماسي)
64	صدق اداه الدراسة + (الفا) كرو نباخ
65	معامل الارتباط بيرسون
	النتائج والتوصيات
81	النتائج
84	التوصيات
	قائمة المراجع
86	المراجع
90	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العناوين	رقم الصفحة
جدول رقم (1)	مقياس ليكرت الخماسي	58
جدول رقم (2)	يوضح محك الحكم على فقرات الاستبانة	58
جدول رقم (3)	يبين نتائج اختبار كرو نباخ (الفا) لأداة البحث	59
جدول رقم (4)	مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون	60
جدول رقم (5)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الوظيفة	62
جدول رقم (6)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر	63
جدول رقم (7)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجنس	64
جدول رقم (8)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التحصيل الدراسي	65
جدول رقم (9)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الخبرة	66
جدول رقم (10)	يبين نتائج الاستبيان الخاص ب المحور الاول	67
جدول رقم (11)	يبين نتائج الاستبيان الخاص ب المحور الثاني	69
جدول رقم (12)	يبين نتائج الاستبيان الخاص ب المحور الثالث	71
جدول رقم (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الاستبانة ككل	73

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العناوين	رقم الصفحة
شكل رقم (1)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المستوى الوظيفي	62
شكل رقم (2)	يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر	63
شكل رقم (3)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجنس	64
شكل رقم (4)	يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المستوى التعليمي	65
شكل رقم (5)	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الخبرة	66
شكل رقم (6)	يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير " المحور الاول "	63
شكل رقم (7)	يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير " المحور الثاني "	70
شكل رقم (8)	يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير "المحور الثالث "	72

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العناوين	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	مذكرة رسمية للبنوك المستهدفة لتسهيل توزيع الاستبانة	85
ملحق رقم (2)	المعلومات الديموغرافية (البيانات الشخصية)	87
ملحق رقم (3)	فقرات الاسئلة عن المحور الاول للاستبانة	88
ملحق رقم (4)	فقرات الاسئلة عن المحور الثاني للاستبانة	89
ملحق رقم (5)	فقرات الاسئلة عن المحور الثالث للاستبانة	90

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية اليمنية بالعاصمة صنعاء، وكذلك التعرف على جميع الاجراءات والمعايير التي تساعد في اتخاذ القرار الائتماني.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لهذه الدراسة لغرض معالجتها بالاعتماد على المصادر الاولية. حيث قمنا بتوزيع استبانات لعدد (35) لمسولي التحليل والائتمان في بنكي الانشاء والتعمير وبنك التسليف والتعاون الزراعي (كاك بنك) الفرع الرئيسي، حيث شملت الدراسة على ثلاثة محاور عن التحليل المالي الهامة،

- 1 - المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان.
- 2 - السمات التي تخص العميل طالب الائتمان.
- 3 - نمط السياسة الائتمانية للبنك.

وقد شملت المحاور الثلاثة على (30) فقرة بمقدار (10) فقرات لكل محور، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل البيانات والنتائج باستخدام نظام الرزم الاحصائية SPSS حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لعينة واحدة (One Sample test) واختبار الفا كرو نباخ. فقد نتج عن التحليل الاحصائي ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية بصنعاء.

وفي الختام توصلنا الى النتائج والتوصيات بالرغم من الصعوبات التي وجدها في ظل ازمة الحرب والحصار وكذلك العدو المتخفي المرض الذي تفشى العالم (كرونا).

Abstract

This study aimed to identify the effect of financial analysis on making credit decision at Yemeni commercial Banks and all procedures and scales, which help to make a credit decision

To achieve the objective of this study. The required data and information were collected for this study on the purpose of processing. Relying on primary sources.

We distributed a questionnaire to (35) employees into analysis and credit offices at Cooperative and Agriculture Credit Bank (CAC Bank) and Yemeni Bank for Reconstruction and Development. The study included three Axes of important financial analysis

- 1- Client's financial indicators**
- 2- Client's characteristics**
- 3- Credit policies pattern of Yemeni commercial banks**

Those three Axes consisted of (30) questions in the questionnaire we designed, (10) questions for every axis. A descriptive analytical approach was used; data and results were analyzed by the SPSS System (Statistical Packages For the Social Sciences).

In addition, Arithmetic average, the standard Deviation, One Sample T Test, and Cronbach's alpha test were utilized. The results of the study have revealed that there is a significant relationship between the financial analysis and making the credit decision at Yemen commercial banks in the capital Sana'a.

In conclusion, we reached the results and recommendations despite the difficulties we faced under the crisis of the war and the Siege, as well as the invisible enemy the disease that has spread all over the world (Coronavirus disease).

الفصل الأول

الإطار لعام للدراصة

المقدمة

إن محور القرار الائتماني يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح الائتمان عندما يطلبه العميل (الفرد أو الشركة) أو رفض طلبه، وهنا تمكن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان، أن القرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفس القرار الخطأ

في رفض العميل، فالأول ينتج عنه خسارة بسبب منح الائتمان والثاني ينتج عنه فوات الفرصة بسبب الرفض وفي ذلك خسارة يتحملها البنك. (حمود 1993، ص235) والمعروف في الدراسات المصرفية إن قرار الموافقة أو قرار الرفض لا تتم من فراغ وإنما هي عملية جوهريه تقوم بها أداره الائتمان من خلال دراسة وتحليل مجموعه كبيره من البيانات تبدأ بدراسة وتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان من الأفراد وشركات الأعمال وتقوم من استعلام مصرفي جوهري (اتخاذ القرار الائتماني).

ليس من الخطاء التأكيد من إن الخطوة الأولى في اتخاذ القرار الائتماني هو دراسة الملف الائتماني وتحليل معلوماته بدقة وفعالية لان مخاطر الائتمانية سوف تنخفض عندما ترتفع درجه الدقة في تحليل تلك المعلومات والبيانات في حين ترتفع درجه المخاطر عندما يتم تحليل معلومات وبيانات مضلله لان النتائج ستكون غير دقيقه وبالتالي ينعكس أثرها في شكل القرار تجعله محاطاً بدرجه عالية من الضبابية. (الزيدي 124)

مشكلة البحث :-

يعاني القطاع المصرفي في اليمن من نقص في حجم الائتمان المصرفي المقدم الذي يشكل عنصراً هاماً في زيادة النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالائتمان يعمل على زيادة التشغيل وتقليل البطالة ورفع الإنتاجية ومن ثم الازدهار والرخاء. كما تنعكس مخاطر الائتمان المقدم على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى المصرف بشكل خاص. ومن الضروري إعطاء اهتمام كبير لجميع جوانب التحليل قبل اتخاذ القرار الائتماني، تحسباً للمخاطر من عدم قدرة العميل على السداد في الوقت المتفق عليه. جميع المصارف في أرجاء العالم قد تتخذ قرارات غير دقيقة تؤدي إلى تعثر العميل ومنها البنوك التجارية اليمنية، بل من الممكن أن تعمل هذه البنوك على تحليل بيانات مالية أو معلوماتية بشكل غير صحيح ...

• يمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان في البنوك التجارية اليمنية والوضع المالي للعميل.
- 2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية اليمنية والسمات التي تخص العميل طالب الائتمان.
- 3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان في البنوك التجارية اليمنية ونمط السياسة الائتمانية.

الأهداف:

- 1- التعرف على المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان.
- 2- التعرف على السمات التي تخص العميل طالب الائتمان.
- 3- التعرف على نمط السياسة الائتمانية للبنك.

أهمية الدراسة:

أهمية عملية:

يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص ويعتبر التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني من اهم المواضيع التي يجب دراستها حيث لاحظ ضعف في اتخاذ القرارات الائتمانية في القطاع المصرفي اليمني لما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية نتيجة الحرب وضعف إيداع السيولة في البنوك التجارية وصعوبة استرداد القروض في الوقت الحالي نتيجة لتذبذب أسعار صرف العملة المحلية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

أهمية عملية:

تأتي أهمية هذا البحث كون هذا الموضوع يلقي الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين الاقتصاديين في اليمن، بالقدر الذي تلقاه أهمية الدراسات والتحليل الائتمانية التي يتم الحكم بها على — ملأة عميل معين او منشأ معينة للحصول على ائتمان بمبلغ معين وبشروط معينة، ضمن الأفضلية للمصارف. بالإضافة لما سبق فأن من الممكن ان تعمل إدارة التحليل المالي والائتماني في انشاء جهاز (إدارة مستقلة) متكامل للمعلومات الائتمانية ليس فقط لجمع البيانات التي تحتاجها الدراسات الائتمانية، ولاكن أيضاً للوقاية من اخطار الديون المتعثرة، وليصبح بمثابة جهاز مبكر للوقاية من هذه الاخطار.

فرضيات البحث:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية والوضع المالي للعميل.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية والسمات الشخصية للعميل.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية ونمط السياسة الائتمانية.

- منهج البحث:-

تم في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك وفق الآتي:-

الجانب العلمي: بعد الاطلاع على الأدبيات والكتب والدوريات والمجلات والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك الاستفادة من المواقع الالكترونية.

• حدود البحث:-

- الحدود المكانية:

تم اختيار بنوك تجارية في أمانة العاصمة وهم (بنك التسليف والتعاون الزراعي، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير).

- حدود موضوعيه:

أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية بالعاصمة صنعاء.

- الحدود الزمنية:

تم أجرا هذه البحث في عام 2019 - 2020.

- الحدود البشرية:

تتمثل حدود هذه الدراسة في فئات مختلفة للموظفين بإدارة التحليل وإدارة الائتمان (من مديرا دارة، ورئيس أقسام، ومختصين) في عينة البحث المحددة سلفاً.

- أدوات الدراسة :

- مصادر أولية:

تمثلت في أداة جمع بيانات الدراسة الميدانية بواسطة الاستبيان التي تم تصميمه واستخدام الأسئلة المغلقة قدر الامكان وذالك لتسهيل عملية ترميز وتحليل البيانات.

- مصادر ثانوية:

تمثلت في الرسائل العلمية والأبحاث والكتب والدورات والتقارير والمجلات

مصطلحات البحث

- **البنوك التجارية: (Commercial Banks)** تلك المؤسسات التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية، لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع البنوك الأخرى للمصرفي الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون (الراوي، 2003: 26).

هذا ويقصد بالبنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلية والخارجية وخدمات بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات ومستلزمات من عمليات

مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي (عبد الخالق 2010: 52).

الائتمان المصرف:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض، ويراد به في الاقتصاد الحديث: الدين، فهو صيغه تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.

الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمحّه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية معينة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

القروض المصرفية: بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم لائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد بتلك المعاني للدلالة على إحداها.

التحليل المالي: هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.

الدراسات السابقة

- التميمي (2012) بعنوان القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الاعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن.

سعت الدراسة إلى تحديد الآلية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في البنوك التجارية اليمنية، كما هدفت الدراسة إلى توضيح أثر القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية من جهة، وفي الممارسة العملية لإدارات الائتمان في تلك البنوك من جهة أخرى. وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (120) موظفاً وموظفة في (8) بنوك يمنية. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. عامل الاستعلام عن مركز مخاطر العميل بالإضافة إلى الاتصال المباشر بإدارة المنشأة والبطاقة الضريبية والقوائم المالية المدققة للعميل من أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

2. عامل السياسات والقرارات الإدارية بالإضافة إلى معايير المراجعة التي اعتمد عليها المحاسب القانوني وسمعته والمعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ومدى ثبات السياسات المحاسبية من أهم العوامل المؤثرة في مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك التجارية على نتائج تحليل القوائم المالية المدققة لترشيد القرار الائتماني وعدم التركيز على الوجاهات الاجتماعية والشخصية أو الضمانات العينية.

وأفادت الدراسة في تحديد أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية، كما أفادت في تحديد أهم العوامل المؤثرة في مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

دراسة (Math, eta], 2012) بعنوان:

Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء فكرة عن مستوى استخدام التحليل المالي في البنوك الليبية المملوكة بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في عملية قرارات منح الائتمان. وقد تكونت عينة الدراسة من مديري الائتمان في 90% من البنوك الليبية المسجلة والواقعة في مدينة طرابلس.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك استخداما "ضعيفا" للتحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات الائتمان، وأن هذا الضعف ناتج عن سببين رئيسيين الأول مرتبط بضعف الخبرة المهنية لمديري الائتمان والمحللين العاملين في هذه البنوك، والثاني يتعلق بانخفاض مستوى الثقة بالمعلومات المالية المقدمة من قبل طالبي الائتمان.

- دراسة (Maitah et al., 2012) بعنوان:

The Utilizing of Financial Analysis in Credit. Decision in Palestinian Commercial Banks

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى إدراك واستخدام طرق المحاسبة والمؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك الفلسطينية للحكم على عملية الائتمان المصرفي المتعامل فيها في هذه البنوك، والقرارات المتخذة بشأنها. بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق استخدام طرق التحليل المالي بعقلانية اتخاذ

القرارات المتعلقة بمنح الائتمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية بقسم الائتمان المصرفي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في استخدام طرق المحاسبة والتحليل المالي تؤدي إلى الزيادة في تحليل ودراسة إمكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان للتعرف على إمكاناتهم في السداد وطرق السداد.

- عبد الله (2011) بعنوان تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية واثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في اليمن

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وتأثيرها على ربحية المصارف التجارية اليمنية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة هي غياب الاهتمام الكافي في التعامل مع هذا الموضوع، أي مخاطر التسهيلات الائتمانية، بما ينعكس سلباً على ربحية المصارف التجارية. حيث أن مجتمع الدراسة يتألف من جميع المصارف التجارية العاملة في اليمن، أي 14 بنك، و12 مصرفاً فقط كانت على استعداد للتعاون مع الباحث. أما عينة الدراسة فشملت جميع مديري الائتمان في الإدارات للبنوك والمصارف العامة والإقليمية. لغرض اختبار نظريات الدراسة، قام الباحث بجمع البيانات ومعالجة المعلومات اعتماداً على المصادر الأولية للدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع لغرض قياس المتغيرات.

دراسة (Siam, eta].، 2011) بعنوان:

The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities

هدفت هذه الدراسة إلى بيان درجة إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتماني البنوك التجارية الأردنية، للحكم على الملاءة المالية لطالبي

الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، من خلال التعرف على درجة استخدام أساليب التحليل والمقارنة للبيانات المالية (التحليل المقارن الأفقي والرأسي)، والنسب المالية، ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي، بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق استخدام طرق التحليل المالي في عقلانية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية يقسم الائتمان.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على امكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان في السداد وطرق السداد.

دراسة (Lakshmi & Murugan، 2009) بعنوان:

A Market study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises

هدفت إلى القيام بدراسة سوقية للائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الهند من خلال أخذ آراء الافراد العاملين بالبنوك الهندية بقسم الائتمان المصرفي. بالإضافة إلى اختيار المتطلبات الرئيسة لمنح الائتمان للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم. تكونت عينة الدراسة من (150) شركة متوسطة وصغيرة الحجم تعمل في Chennai city بالهند.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن أغلبية الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم تم منحها ائتمان من قبل البنوك وأن العاملين بهذه البنوك يدركون آليات منح الائتمان والضمانات المطلوبة لمنح هذا الائتمان من قبل العملاء سواء

على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات. كما أن هناك فائدة مرتبطة بعملية منح هذا الائتمان.

- دراسة (الطويل، 2008) بعنوان "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتعثر بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتعثر بالتعثر ومن أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على (65) موظفاً يعملون في البنوك وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة، من أجل معرفة مدى الاعتماد على التحليل المالي، وكذلك معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد كشفت النتائج أن المصارف التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر، وعدم استخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

- دراسة (الفليت، 2004) بعنوان "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول للنتائج الدراسية وتم الاستعانة بتوزيع استبانتي إحداهما وزعت على موظفي الائتمان المصرفي الرئيسيين بالبنوك العاملة في الضفة وقطاع غزة،

والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيه، ومع ذلك فإن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها في دعم التنمية الاقتصادية داخل فلسطين، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: قلة خبرة هذه البنوك في البيئة الفلسطينية، وعدم تقديم العميل لضمانات كافية ومستوفية الشروط، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني، وعدم قيام المحاكم الموجودة في فلسطين بدورها في حل المشكلات المواجهة للبنوك، وفض النزاعات بين البنوك والعملاء المتأخرين في السداد. ولا يوجد قانون ينظم هذه العملية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام العملاء وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات كافية ومستوفية للشروط حتى تحظى طلبات الائتمان بالموافقة عليها من قبل البنوك، ودعوة إدارات البنوك وخاصة الإقليمية منها لمنح صلاحيات وسلطات لمدراء الفروع التابعة لها، للإسراع في اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان للعميل أو رفضه.

- دراسة (البحر، 2003) بعنوان "العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على عشر التسهيلات: دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الداخلية المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي المباشر، وأثره على عشر الائتمان للفترة من (1998 — 2003)، وهدفت أيضا إلى إيجاد العلاقة بين العوامل الداخلية لقرار المنح وعلاقة ذلك بالتعثر، من

خلال ثلاث مراحل ابتداء من بيئة العمل الداخلية ومروراً بمرحلة اتخاذ القرار الائتماني وانتهاء بمرحلة المتابعة، وقد تم تصميم استبانة خاصة وزعت على مجتمع الدراسة، وهى البنوك التجارية الأردنية واعتمدت الدراسة أسلوب العينة الطبقية للأطراف المشتركة في عملية منح الائتمان بمراحله المختلفة.

وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من بيئة العمل الداخلية، ومرحلة اتخاذ القرار، وبين تعثر الائتمان من جهة أخرى، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرحلة المتابعة وبين تعثر الائتمان.

وتم وضع عدد من التوصيات تضمنت ضرورة تفعيل الدور الرقابي من قبل البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المقدمة مقابل القروض الكبيرة، وزيادة الاهتمام بالتدريب المستمر، وتفعيل دور الرقابة من قبل إدارة البنك، وبناء نظام حوافز مؤسسي لكافة أطراف العملية الائتمانية وخاصة فيما تنطبق بمرحلة المتابع.

دراسة (Cavallo & Majnoni، 2001) بعنوان:

Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times Empirical Evidence and Policy Implications

اجريت الدراسة على (1176) بنكا في (36) دولة، وذلك في أطار زمني من العام 1988 الى العام 1999 وقد هدفت إلى التعرف على ما إذا كانت البنوك التجارية تهتم بعمل المخصصات اللازمة للائتمان المصرفي في أوقات الرخاء، والتحوط للخسائر المتوقعة في محافظها الائتمانية في أوقات الركود الاقتصادي. استخدم الباحثان أسلوب دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع العام للبنوك التي شملتها عينة الدراسة؛ وكشفت الدراسة بأن عدم الاهتمام بعمل المخصصات اللازمة للديون

غير المتعثرة بالشكل الكافي سوف يؤدي الى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن تعثر هذه القروض.

وقد بينت الدراسة أن البنوك تلجأ الى الاهتمام بأخذ مخصصات كافية وتعمل على رفع هذه المخصصات في أوقات الركود فقط.

وخلصت الدراسة الى أنه بالإمكان السيطرة والحد من الآثار السلبية الناتجة عن القروض المتعثرة بسبب التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال عمل التوازن اللازم بين متطلبات البنوك المركزية ومتطلبات المساهمين (الملاك) من جهة، وبين متطلبات أخذ المخصصات اللازمة كسياسة بنك من جهة أخرى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن ما سبقها من دراسات ذات الصلة هو شموليتها، إذ لم ينحصر مجالها كما هو حال معظم تلك الدراسات على اثر الوضع المالي للعميل في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، بل تعدت ذلك، وعالجت بقدر من التعمق ركيزتين هامتين من ركائز هذا القرار وهما السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان و نمط السياسة الائتمانية لإدارة البنك في منح الائتمان خصوصاً" ما يتعلق منها بإدارة وتحليل مخاطر الائتمان، كما عرضت نظاماً لتصنيف مخاطر الائتمان لم تتعرض له اي من الدراسات السابقة، وهو يخدم إدارة الائتمان المصرفي في مجالات متعددة سواء في اتخاذ قرار منح الائتمان، أو في تسعير القرض (تحديد معدل سعر الفائدة) أو في متابعة المركز المالي للعميل خلال الفترة الائتمانية الممنوحة له لتسديد القرض، هذا وستخدم الدراسة بالنتائج التي ستكشف عنها البنوك التجارية وعملائها المقترضين من الأفراد والشركات، وكذلك البنك المركزي وغيره من الجهات المسؤولة عن تخطيط السياسات المالية والنقدية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الائتمان والتحليل المالي

المبحث الأول الائتمان

تمهيد:

يختص هذا المبحث بتحديد مفهوم الائتمان في البنوك التجارية، مع بيان العناصر الرئيسية لهذا الائتمان بالإضافة إلى إجراءاته العملية، وكذلك الأسس والضوابط التي تحكم منحه. والمشاكل في صناعة قرارات الائتمان في البنوك التجارية منها ما يرجع إلى البنوك ومنها ما يرجع إلى إدارات وملاك الشركات المقترضة في حين يرجع بعضها إلى السياسات والقرارات الحكومية أو الظروف العامة المحيطة.

سوف يتم التركيز في هذا المبحث على الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته، وعناصر الائتمان المصرفي.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي.

المطلب الثالث: أسس منح الائتمان، وخصائصه.

المطلب الرابع: الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي.

المطلب الخامس: المخاطر الائتمانية.

المطلب الأول

مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي (Banking Credit):

"إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.

(الدغيم: 2004، ص23)"

ويعرف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد أبو العز: 2006، ص 43)." وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة.

ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

وظهر الائتمان كنتيجة لتطور الأعمال المصرفية والتجارية واتساعها، إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.

ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم،

" وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى. (حمزة محمود: 2004، ص 2)."

- ويتضح من التعريف للائتمان المصرفي أنه يقوم على مجموعة من العناصر الرئيسية، أهمها ما يلي:

(1) معرفة العميل (KYC): هي عملية تساعد البنوك على التعرف على عملائها بشكل صحيح وفهم تعاملاتهم المالية ليتمكنوا من خدمتهم بشكل أفضل. وهي تتضمن بذل جهود معقولة لتحديد الهوية الحقيقية لصاحب الحساب ومصدر الأموال، وطبيعة عمله، ومدى توافق العمليات الجارية في الحساب نسبة لأعماله، وما إلى ذلك والهدف من هذه العملية هو منع استغلال المصارف عمداً أو عن غير قصد من قبل عناصر إجرامية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

(2) ثقة البنك في العميل: وهو ما يستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل بقصد التحقق من جدارته الائتمانية.

(3) إتاحة مبلغ من المال: وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في قيام البنك بدفع مبلغ نقدي للعميل، وإنما يتعدى ذلك إلى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو استخدامه في فتح اعتمادات مستنديه لصالحه أو إصدار خطابات ضمان له أو حساب جاري مدين، أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

(4) تعيين مبلغ الائتمان: إذ لابد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته، وهو ما يعرف في العرف المصرفي باسم السقف الائتماني للعميل.

(5) **تحديد الفائدة على الائتمان:** حيث يُعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان، ويمثل تحديد هذه الفائدة مقدماً جوهر العمل المصرفي التقليدي.

(5) **تحديد الغرض من الائتمان:** إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل. كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه ومراقبة صرف مبلغ التمويل للغرض الذي تم منحه إياه.

(6) **تحديد الأجل:** إذ لابد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه البنك لعميله وما يسترده منه، ومن هنا كان لابد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من أصل القرض وفوائده ومصاريفه، ويمكن تجديد تلك المدة لمدد أخرى وبفوائد إضافية في حال طلب العميل ذلك وموافقة البنك على طلبه.

(7) **الضمانات:** وهي التي تُمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية.

(8) **الخطر:** والذي يزداد بزيادة الأجل الممنوح لطالب الائتمان نظراً لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية.

المطلب الثاني

أهمية الائتمان المصرفي

ينظر للائتمان المصرفي من زاويتين كل منهما له أهميته، الزاوية الأولى من وجهة نظر البنك، والزاوية الثانية ينظر لدور الائتمان وأثره على الاقتصاد الوطني:

"من وجهة نظر البنك: يرتبط الائتمان بالاستثمار الذي من خلاله يستطيع البنك التجاري ضمان استمرارية النمو وتحقيق إرباح، وذلك كون الائتمان المصرفي هو

شكل من إشكال الاستثمار في أصول البنك المهمة حيث يحقق الجزء الأكبر من العوائد."

"أما على مستوى الاقتصاد الوطني فالائتمان نشاط بالغ الأهمية وله تأثير كبير وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وارتقاءه. (الكحلوت: 2005، ص28)"

المطلب الثالث

أسس منح الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

أ. **توفر الأمان لأموال المصرف:** وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب. **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية مع ضمان سداد القرض.

ت. **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف -النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى

على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة وتخفيض السيولة بقدر الاحتياج.

ويقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن:

" إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية - تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة - لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم) (عبد الغفار حنفي: 1991، ص 140).

المطلب الرابع

الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي

تبدأ مراحل الائتمان المصرفي بحاجة العميل إلى تمويل يتجاوز إمكانياته الذاتية ويُفترض أن تنتهي هذه المراحل برد التمويل وفوائده، وأهم هذه المراحل ما يلي:

(1) تقديم العميل طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية، على أن يُحدد في الطلب أنواع هذه التسهيلات ومبالغها والغرض منها وكيفية ومدة سدادها، والضمانات التي يمكن تقديمها. وعادة ما يكون لدى البنوك نماذج خاصة لهذا الطلب تتضمن البيانات الأساسية التي ترى إدارة الائتمان ضرورة استيفائها، ويتعين على مقدم الطلب إرفاقها بالطلب.

(2) المقابلة الشخصية والزيارة الميدانية لمقدم الطلب، وذلك بهدف التعرف على شخصيته وخبرته في مجال النشاط، وطبيعة هذا النشاط.

(3) الاستعلام عن العميل من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع الموردين والعملاء ومع البنوك التي يتعامل معها، وهل اتخذت ضده إجراءات قانونية من عدمه. وتعتبر مرحلة الاستعلام من أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني إذ يفترض عدم استكمال الإجراءات إذا تبين من الاستعلام أن العميل لا يفي بالتزاماته، ويتم ذلك عن طريق باحث الائتمان كما يتم الاستعلام عن العمل لدى البنوك الأخرى والبنك المركزي وبعض العملاء العاملين مع صاحب الائتمان.

(4) الفحص الأولي للطلب، وذلك من حيث عدم وجود تحفظات على التعامل مع العميل، ومدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للبنك وكذلك مدى استكمال متطلبات الدراسة الائتمانية.

وعادة ما يتم التحقق في هذه المرحلة من استيفاء مجموعة من المستندات بعضها مالي كالميزانية المرفقة من قبل محاسب قانوني خارجي، والحسابات الختامية لثلاث سنوات سابقة، وشهادة بالموقف الضريبي، وبعضها غير مالي كالسجل التجاري وسجل المصدرين وعقد الشركة والبطاقة الضريبية، وسابقة الأعمال. وفي ضوء هذا الفحص يمكن اتخاذ قرار مبدئي بالاستمرار في استكمال إجراءات المنح أو الاعتذار عنه.

(5) الدراسة الائتمانية، وتعتمد هذه الدراسة على الجوانب المالية بصفة أساسية، حيث يتم التركيز على تقدير الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسة القوائم المالية والبيانات والمستندات المكملة لها، وكذا دراسة التدفقات النقدية. بالإضافة إلى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وربحية معاملاته وتحليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط العميل، والمخاطر التي تحيط بالقروض والتسهيلات الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسة الائتمانية للبنك ومدى وفائدة بالتزاماته السابقة وتنتهي الدراسة الائتمانية بتوصية بمنح أو عدم منح الائتمان.

(6) اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، ويلزم أن يتضمن القرار الائتماني حدود التسهيلات وأسلوب السداد ومستندات المديونية والكفلاء ((الضمانات))

(7) المتابعة المستمرة لنشاط العميل، و التحقق من استخدام التسهيل في الغرض الممنوح من أجله، ومن سلامة تنفيذ شروط التسهيل، والوقوف على التغيرات التي قد تطرأ على المقومات الائتمانية للعميل، وتحصيل الأقساط، أو التعرف على أسباب التأخر في حالة عدم السداد في موعده ، وقد يتطلب الأمر استدعاء العميل لمناقشته والتلويح باتخاذ الإجراءات القانونية.

المطلب الخامس

المخاطر الائتمانية

تعريف المخاطر الائتمانية: هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقرض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقرض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل: القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل: خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

مخاطر الائتمان المصرفي:

- المخاطر الخاصة

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

- المخاطر العامة

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقرض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

المبحث الثاني

التحليل المالي

تمهيد:

يهتم هذا الفصل بموضوع التحليل المالي الذي ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي. الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها

سوف يتم التركيز في هذا الفصل على الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي واستعمالاته والجهات المستفيدة منه.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي ووظائف المحلل المالي.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي ومحدداته.

المطلب الأول

مفهوم التحليل المالي واستعمالاته والجهات المستفيدة منه

- مفهوم التحليل المالي وماهيته:

"ظهرت أهمية التحليل المالي بداية في ميدان الائتمان والاستثمار وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة

(توفيق، 1963: 24)

ويعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، ويعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.

"كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية. ورسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.

(شريفات، 2001: 93)

وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

- التحليل المالي هو دراسة محاسبية:

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية :

"إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب أتباعها

(كامل، 1986: 35)"

- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية:

"يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح

(الزبيدي، 1976: 78)"

• استعمال التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

1. التحليل الائتماني:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها

2. التحليل الاستشاري: الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات

حيث ينصب اهتمام على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المنشأة.

3-تحليل الاندماج والشراء: يستخدم هذا النوع من التحليل إنشاء عمليات الاندماج

بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

4-التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات .

• الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

1-المستثمرون:

يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي:

أ. سياسية توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.

ب. الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن.

2. العاملون في المؤسسة:

يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين أساسيين هما:

أ. تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.

ب. معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

3.الدائنون:

يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال التحليل المالي على العناصر التالية:

أ. مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

ب. السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.

ج. التدفقات ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة.

4. إدارة المؤسسة:

يستخدم التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية:

- أ. تشخيص المشكلات الحالية.
- ب. التخطيط للمستقبل.
- ج. تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- د. تقييم فاعلية الرقابة.

5. المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- أ. مراقبة الأسعار.
- ب. غايات إحصائية.
- ج. تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

5. إدارة المنشأة:

تتركز اهتمامات الإدارة على البيانات المالية بشكل عام في الحصول على نوعين من المعلومات:

- أ. معلومات تستخدمها في الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات وغالبا ما تكون هذه المعلومات تفصيلية وتقديرية.

ب. معلومات أخرى تاريخية وذات طابع إجمالي مصدرها نظام المحاسبة المالية بهدف الحصول على مؤشرات كمية حول أداء المنشأة بشكل عام وباعتبارها وحدة واحدة.

7. الجهاز الضريبي:

يساعد التحليل المالي في التأكد من صحة القوائم المالية المقدمة من الممولين، وبالتالي التأكد من صحة الأرباح المحققة ومدى تعبيرها من نتائج الأعمال لتحديد حجم الوعاء الضريبي.

8. غرف التجارة والصناعة:

تهتم بجمع المعلومات من واقع القوائم المالية ثم تحليلها، وقد تعد نسبا مالية تقوم بنشرها أحيانا باعتبارها تمثل النسب المتوسطة أو المعيارية في كل فرع من فروع النشاط.

9. مراقب الحسابات:

يهتم بالتحليل المالي باعتباره وسيلة مهمة لكي يطمئن فيها إلى نتائج أعماله فبعد أن ينجز أغلب مراحل عمله (كالمراجعة الحسابية والمراجعة المستندية والتحقيق) يتجه إلى المراجعة الانتقادية ووسيلته التحليل المالي حيث يحصل على الاطمئنان الكافي واللازم.

10. إدارة الامتثال:

تمثل إدارة الامتثال أحد الوظائف المركزية المستقلة بالمجموعة وتتولى إدارة الامتثال في المقام الأول مسؤولية تحديد وقياس ومراقبة والإشراف على منظومة المخاطر

التي تتعرض لها المجموعة وإعداد التقارير بشأنها. كما تقوم بدور المستشار الداخلي المستقل للإدارة التنفيذية لتقييم ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. في إطار التنسيق مع الوحدات الإقليمية لإدارة المخاطر ضمن المجموعة تقوم وظيفة إدارة المخاطر والامتثال بما يلي:

- التحقق من اتساق استراتيجية الأعمال الشاملة الخاصة بالمجموعة وأنشطتها التجارية مع نزعة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- إعداد سياسات المخاطر والإجراءات والمنهجيات بطريقة تكون متسقة مع مناطق عمل كيانات المجموعة ومتماثلة مع نزعة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.
- تطوير وتنفيذ هيكل ونظم ملائمة لإدارة المخاطر على مستوى كيانات المجموعة.
- توفير مستوى الرقابة الكافي للمخاطر والضوابط المتعلقة بمحافظ الأعمال على مستوى المجموعة.

11. جهات البحث العلمي وطلاب الدراسات العليا في الإدارة والمحاسبة.

12. المستثمرون الحاليون والمرقبون:

"وهم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة (الملاك) أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل (عبد الله، 1998: 6)"

المطلب الثاني

أهمية التحليل المالي ووظائف المحلل المالي

• أهمية التحليل المالي:

"التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي للمنشأة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرة منشأته المالية والإدارية.

بالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المنشأة ككل والحكم على مركزها المالي (توفيق ، 1967 : 67، 68).

وبشكل عام فان أهمية التحليل المالي تكمن في الاتي:

1. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
2. الحكم على أداء كفاءة الإدارة.
3. بيان قدرة المنشأة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
4. تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
5. الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة.
6. بيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي له.
7. المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
8. "الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدم (الشمخي، 1978: 50، 51)"

وظائف المحلل المالي:

يقوم المحلل المالي بوظيفتين رئيسيتين هما:

أولاً: الوظيفة الفنية:

لقد بينا أن التحليل المالي هو علم له قواعد وأسس ومعايير أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

1. كيفية احتساب النسب المالية رياضياً.
2. تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.
3. مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

ثانياً: الوظيفة التفسيرية:

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي: -

1. الشكل القانوني للمنشأة.
2. طبيعة النشاط الذي تزاوله.
3. إدارة المنشأة.
4. مركز المنشأة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له.
5. خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنشأة.
6. طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المنشأة في ظلها.

7. طبيعة السوق الذي تعمل به.
8. الموقع الجغرافي التي توجد به المنشأة.
9. كفاءة المنشأة مالياً.
10. مدى إمكانية المنشأة من سداد التزاماتها.

المطلب الثالث

أدوات التحليل المالي ومحدداته

• أدوات التحليل المالي:

تعرف أدوات التحليل المالي بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم.

ومن أهم أدوات التحليل المالي:

أولاً: تحليل النسب:

تكون النسب باعتبارها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل بسط والآخر المقام تستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة أوضاع المنشأة ومن أهم النسب:

(1) نسب ومؤشرات السيولة، وأهمها:

مؤشر التداول.

مؤشر السيولة.

مؤشر السيولة السريعة.

صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

معدل دوران النقدية (صافي المبيعات / الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية).

(2) نسب ومؤشرات الهيكل التمويلي، وأهمها:

مؤشر التمويل بالديون (إجمالي الديون / إجمالي الأصول).

مؤشر الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول.

مؤشر الديون / حقوق الملكية.

مؤشر الأصول الثابتة / حقوق الملكية.

مؤشر الأصول الثابتة / الموارد طويلة الأجل.

(3) نسب ومؤشرات قياس كفاءة النشاط، وأهمها:

مؤشر دوران إجمالي الأصول (صافي المبيعات / إجمالي الأصول).

مؤشر دوران الأصول الثابتة (صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة).

مؤشر دوران المخزون (تكلفة المبيعات / متوسط تكلفة المخزون).

مؤشر دوران المدينين (صافي المبيعات / إجمالي المدينين).

مؤشر متوسط فترة التحصيل (الحسابات المدينة + أوراق القبض $\times 360$) / المبيعات الآجلة.

مؤشر متوسط فترة السداد (متوسط الحسابات الدائنة / متوسط المشتريات اليومية الآجلة).

مؤشر تكلفة البضاعة المباعة / المبيعات.

مؤشر المصروفات الإدارية والعمومية والتسويقية / صافي المبيعات.

(4) نسب ومؤشرات الربحية، وأهمها:

مؤشر صافي الربح/ صافي المبيعات.
مؤشر مجمل الربح/ صافي المبيعات.
مؤشر المصروف/ صافي المبيعات
مؤشر العائد/ إجمالي الأصول (كفاءة التشغيل والتمويل).
مؤشر العائد/ حقوق الملكية.

(5) نسب ومؤشرات النمو، وأهمها:

"مؤشر النمو في المبيعات.
مؤشر النمو لإجمالي الأصول.
مؤشر النمو لحقوق الملكية.
مؤشر النمو لصافي الدخل.

(ابوالنصر، 2009: 25)"

ثانياً: التحليل المقارن للميزانيات العمومية:

تمثل قائمة المركز المالي الموقوف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل، والنتيجة من الربح أو خسارة لفترة معينة.

ثالثاً: تحليل المقارن لقوائم الدخل:

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام الأدوات نفسها التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية:

- المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين:

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما.

- المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات:

تتم المقارنة بين قوائم الدخل للمؤسسة نفسها لعدة سنوات من أجل التعرف على الاتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن.

- قائمة دخل مقارنة بالنسب:

تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات.

رابعاً: التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي:

يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين (وهذا شيء محبذ في التحليل المالي)، فإن أسلوب التحليل بمقارنة سنة بأخرى قد لا يكون مفيداً في هذه الحالة، لذا فإن أفضل طريقة للقيام بهذا التحليل الأطول أجلاً هو أن تعتبر إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، وأن يعتبر كل عنصر فيها أساساً يمثل 100%، ولما كانت هذه النسبة تمثل المقياس الذي نحتكم إليه في كل المقارنات، فإنه من الأفضل اختيار سنة مالية معبرة لا تتضمن زيادة أو انخفاض غير عادي في النشاط.

خامساً: التحليل الهيكلي للقوائم المالية:

يقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات.

ونذكر هذا التحليل على مظهرين هامين هما:

- إظهار الأهمية لمصادر الأموال من القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين.

- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات.

سادساً: تحليل التغير والاتجاه:

يعتمد المحلل على القوائم المالية في إجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات، إن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية وكذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم. وينفذ هذا التحليل من خلال:

■ التحليل الرأسي:

"ينطوي التحليل الرأسي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات ويساعد على تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة فيها ولكنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي (توفيق، 1967 : 77) ."

■ التحليل الأفقي:

"يعني التحليل الأفقي دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها، الفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور

عناصر القوائم المالية، ولذلك يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الاتجاه (رمضان، 1984: 13)"

• **محددات التحليل المالي:**

" أن التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسة، ويهتم بدراسة العلاقات بين بنود القوائم المالية، وتحليل اتجاهات هذه العلاقات، وله عناصر محدده (الكحلوت، 2005 : 28) "

ومن أهم العناصر المحددة لتحليل المالي:

1. اهتمام المحلل بجانب واحد من المؤسسة وترك الجوانب الأخرى.
2. درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة، مدى عمق التحليل المطلوب.
3. كمية ونوعية المعلومات المتاحة.
4. دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية.
5. مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية.
6. اختصار البيانات المالية في القوائم المالية.
7. غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية.
8. تجميل الميزانيات بشكل يصعب على المحلل التعرف على مدى استعماله.
9. موقع الشركة ونوعها.
10. عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

ما هو الانحراف المعياري:

يعتبر الانحراف المعياري مقياس لانحراف مجموعة من البيانات عن الوسط الحسابي، ويحسب على أنه الجذر التربيعي للتباين من خلال تحديد التباين بين كل نقطة بيانات بالنسبة للوسط الحسابي، فإذا كانت نقاط البيانات أكثر من الوسط الحسابي، فيصبح الانحراف أعلى داخل مجموعة البيانات، ويعتبر الانحراف المعياري في مجال التمويل مقياس إحصائي عند تطبيقها على معدل [عائد الاستثمار](#) السنوي، كما يسلط الضوء على التقلب التاريخي لهذا الاستثمار، وكلما زاد الانحراف المعياري للأمان كلما زاد الفرق بين كل من السعر والوسط الحسابي، مما يشير إلى نطاق سعري أكبر، فعلى سبيل المثال، تمتلك المخزونات المتقلبة انحراف معياري عالي بينما يبقى المخزون الثابت [لأسهم](#) الشركات المالية الكبرى منخفض عادة.

الفصل الثالث

**أثر التحليل المالي في القرارات الائتمانية
في البنوك التجارية اليمنية**

تمهيد:

هذا الفصل يهتم بالقطاع المصرفي في اليمن وإجراءات وخطوات منح الائتمان في البنوك التجارية اليمنية، وأهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، وتحليل مشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية وأثرها.

وتناول الفصل أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك اليمنية وذلك بغرض الوصول إلى قرار منح أو منع التسهيلات الائتمانية من خلال نتائج التحليل إذ يتوقف عليه مدى كفاءة الإدارة في إدارة أموال البنك تمثلت مشكلة البحث في هل للتحليل المالي للقوائم المالية للجهة طالبة منح التسهيلات الائتمانية دور في اتخاذ القرارات الائتمانية أم لا؟

المبحث الأول

مقدمة عن القطاع المصرفي في اليمن

هيكل القطاع المصرفي اليمني:

"يضم القطاع المصرفي اليمني ثمانية مصارف محلية تجارية (تدير شبكة من الفروع تبلغ 179 فرعاً)، وأربعة مصارف محلية إسلامية (تدير شبكة من الفروع تبلغ 49 فرعاً)، وخمسة فروع لمصارف أجنبية"

"ولعب القطاع المصرفي اليمني دوراً بارزاً في الدفع بعجلة التنمية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين - ساهم القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات الإنتاجية والخدمية بأكثر من نسبة (50%) في المتوسط، وكانت حصة استثمارات القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات الكلية إلى حوالي (58%) مقارنة بحوالي (46%) في الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م (العريقي، 6:2011)".

وتزداد أهمية القطاع المصرفي في الوقت الحاضر إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- "الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي من حيث حجم نشاطه وتنوعه والعمالة التي يستوعبها، فقد تراوحت مساهمة القطاع المصرفي الخاص بين (75%) و(80%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويعمل فيه حوالي (89%) من إجمالي قوة العمل التي قدرت عام 2000م بنحو (8، 3) مليون عامل، مقارنة بحوالي (428) ألف موظف في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط، فضلاً عن امتلاك القطاع الخاص والأجنبي ما يزيد على (81%) من إجمالي رأس مال البنوك التجارية العاملة في اليمن. (البنك المركزي اليمني، (2005)، التقرير السنوي لعام 2005، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص 30).

2- " يحتل القطاع المصرفي مكانة هامة في الاقتصاد القومي، سواء من حيث تأثيرها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى أو من حيث علاقتها بدفع حركة الإنتاج والتنمية في البلاد. فقد تمكنت البنوك المسجلة والعاملة في البلاد من توظيف نحو (31%) من حجم ودائعها في منح القروض للقطاع الخاص، حيث بلغ إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص حتى نهاية ديسمبر من عام 2006م حوالي (266) مليار ريال مقابل حوالي (226) مليار ريال في عام 2005م بمعدل نمو (18%).

لقد حاول الجهاز المصرفي اليمني خلال السنوات الماضية أن يواكب التطور والتحديث ل المنجزات المصرفية العالمية، هذه التطورات المتلاحقة واشتداد المنافسة المصرفية أدت إلى إن أصبح العمل المصرفي صناعة كاملة لها حساباتها ومعايير لأدائها واقتصاديات التشغيل ومقاييس مستقرة لتقييم الربحية. وتتعاظم أهمية الوظيفة

الائتمانية للبنك باعتبارها العمود الفقري لأي بنك وبدونها تسقط وظيفته الرئيسية كوسيط مالي، بالإضافة إلى عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تنوعت وتعددت مصادر الإيرادات الأخرى، وهناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك، وهي:

أ.العوامل الخاصة بالعمل:

بالنسبة للعمل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العمل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العمل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العمل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب.العوامل الخاصة بالمصرف:

وتشمل هذه العوامل:

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.
2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
6. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث انه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

المبحث الثاني

دراسة ميدانية

بحسب المقابلة مع مسئول الائتمان في بنك (التعاوني الزراعي) يتم منح القرارات الائتمانية في البنك عن طريق استخدام معايير معينة، ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S وهو أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان.

وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أ) **الشخصية Character:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة.

فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزمًا بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.

وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير

وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

(ب) **القدرة Capacity**: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى.

ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

(ج) **رأس المال Capital**: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية.

ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

(د) **الضمان: Collateral** يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد.

وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان.

كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

(هـ) **الظروف المحيطة conditions**: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار. ..

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية، فهناك بعض البنوك تميل إلى التركيز على معايير معينة أكثر من الأخرى.

- أن محلي الائتمان في البنوك التجارية اليمينية يهتمون بالمبادئ الخمسة والتي تسمى بال (5Cs) أكثر من اهتمامهم بالتحليل المالي وذلك لأنهم يواجهون عوائق عدة منها تحفظ الشركات طالبة الائتمان على مراكزها المالية أو يقدمون قوائم غير حقيقية ، وأيضا أن مجال التحليل المالي نادر وبالتالي قلة وجود محللين ماليين ذو كفاءات جيدة ، كما أن بعض العملاء لا يوجد لديهم قوائم مالية (إذا كانوا أفرادا) ولكن يطلب محلي الائتمان قوائم مالية من طالبي الائتمان للتأكد من بعض المعلومات .وعند قيام البنك بالتحليل المالي يتم احتساب بعض النسب المهمة من وجهة نظر البنك والتي تخدم أغراض التحليل الائتماني ومنها :

أ. نسب السيولة:

نسبة التداول (السيولة العادية) = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداول

نسبة التداول السريعة = (أصول متداولة - المخزون) / خصوم متداولة

ب. نسب الربحية:

هامش الربح قبل الضرائب = صافي الربح قبل الضرائب / صافي المبيعات

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / جملة الموجودات

ج. نسب الملاءة:

نسبة المديونية (معدل التمويل بالديون) = مجموع الديون / مجموع الموجودات

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / حقوق الملكية

د. نسب النشاط:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة السنوية / رصيد الحسابات

المدينة معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / إجمالي الموجودات

المبحث الثالث

دراسة وتحليل مشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية وأثرها

تتعدد مشاكل صناعة قرارات الائتمان في البنوك التجارية، وهذه المشاكل منها ما يرجع إلى البنوك ومنها ما يرجع إلى إدارات وملاك الشركات المقترضة في حين يرجع بعضها إلى السياسات والقرارات الحكومية أو الظروف العامة المحيطة. ونتناول فيما يلي هذه المشاكل محللة وفقاً لمصادرها السابقة بهدف المساعدة على إيجاد العلاج المناسب لها.

(أ) المشاكل التي ترجع إلى البنوك:

- قد تُسهم إدارات الائتمان في البنوك التجارية في زيادة وتنوع المشاكل وارتفاع درجة المخاطر الناتجة عن قرارات الائتمان، ويتضح ذلك مما يلي:
- (1) مشكلة القصور في الاستعلام عن العميل وعدم دقة تحليل البيانات التي تعكس مهاراته الإدارية والفنية والمالية.
 - (2) مشكلة عدم التدقيق في دراسات الجدوى المقدمة من العميل وكذلك عدم كفاية تحليل القوائم المالية المقدمة منه.
 - (3) مشكلة عدم إعطاء الأهمية اللازمة لتحليل الغرض من القرض ومصادر سداذه، وعدم كفاية الضمانات المقدمة من طالب الائتمان أو المبالغة فيها وتجاوز البنك عن ذلك.
 - (4) مشكلة اتخاذ قرار منح القرض بناءً على ضغوط وبعيداً عن توصية الكاتب الائتماني.
 - (5) مشكلة السماح باستخدام القرض قبل استيفاء كافة الشروط.

(6) مشكلة عدم مناسبة آجال القرض لاحتياجات وطبيعة ودورة نشاط العميل.
(7) مشكلة غياب وضعف المتابعة الفعالة المستمرة الدورية بعد استخدام العميل للتسهيلات الممنوحة له.

(8) مشكلة عدم اتخاذ القرار المناسب عند ظهور أعراض ومظاهر تعثر العميل.
(9) مشكلة افتقار الكثير من إدارات الائتمان لنظم رقابة داخلية سليمة.
(10) مشكلة تركيز قرارات الائتمان في مناطق معينة أو أنشطة معينة.
(ب) المشاكل التي ترجع إلى ملاك وإدارات الشركات:

(1) مشكلة نقص الخبرات والمهارات الإدارية والفنية والمالية لدى القائمين على بعض المشروعات التي تم منحها الائتمان.

(2) مشكلة زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة وجود طاقات عاطلة وغير مستغلة سواء كانت هذه الطاقات في شكل أصول ثابتة مادية أم أصول بشرية، وكذلك اشتمال تكاليف الإنتاج على عناصر لا علاقة لها بالتكلفة.

(3) مشكلة استخدام التمويل في غير الغرض أو المجال الممنوح له والمحدد.

(4) مشكلة الخلل وعدم التوازن في الهيكل التمويلي والتوسع في الاقتراض بما لا يتناسب مع حجم العمل ورأس المال.

(5) مشكلة الاقتراض بالعملات الأجنبية وتزايد المديونية بسبب ارتفاع أسعار هذه العملات.

(6) مشكلة سوء اختيار العنصر البشري وعدم إعداده الإعداد الجيد.

(7) مشكلة توسع بعض الشركات في البيع بالأجل نظراً للكساد في السوق مع وجود تراخي في تحصيل الديون.

(8) مشكلة عدم وجود جهاز تسويقي داخل المشروع يكون قادراً على مواجهة المتغيرات والمستجدات في السوق.

وعلى الرغم أن المشاكل السابقة ترجع في الأصل إلى عملاء البنوك إلا أنه كان من الممكن للبنوك التنبؤ بها والحد منها وتجنب آثارها من خلال الاستعلام الدقيق والدراسة الائتمانية الجادة والمتابعة المستمرة. ولذا، فإن البنوك تتحمل نصيباً كبيراً من عدم الكشف أو التنبؤ بهذه المشاكل قبل منح الائتمان بل وبعده.

ثانياً: الآثار السلبية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية:

(أ) الآثار السلبية لمشاكل قرارات الائتمان على مستوى البنوك التجارية

تُعتبر البنوك أكثر الجهات تأثراً بمشاكل قرارات الائتمان، ولعل أهم هذه الآثار ما يلي:

(1) عدم قدرة البنوك على تحصيل الأقساط المستحقة على المشروعات المقترضة وكذا فوائدها في مواعيد استحقاقها، وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء كبير من موارد البنوك.

(2) استقطاع جزء كبير من أرباح البنك لتغطية المخصصات اللازمة لهذه الديون.

(3) حرمان البنوك من عوائد الاستثمارات البديلة.

(4) إحجام البنوك عن منح قروض جديدة خوفاً من تعسر الشركات المقترضة في المستقبل وهذا يقود بدوره إلى زيادة نسبة السيولة لدى البنوك وانخفاض معدل العائد فيها.

(5) زيادة التكاليف المباشرة وغير المباشرة لإدارة الائتمان وذلك أن القرارات غير الرشيدة للائتمان تقود إلى قروض متعثرة، وهذه تتطلب إشرافاً ورقابة ومن ثم وقتاً وجهداً أكثر من غيرها من القروض.

(6) يتطلب إدارة الديون المتعثرة مستويات إدارية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة.

(7) تؤثر قرارات الائتمان غير الرشيدة على سمعة البنك ودرجة الثقة فيه.

(ب) الآثار السلبية لمشاكل قرارات الائتمان على مستوى الشركات المقترضة

تتعرض آثار مشاكل قرارات الائتمان على الشركات المقترضة فيما يلي:

(1) ضياع العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة وتضارب القرارات الإدارية وعدم القدرة على اتخاذ القرار السليم نتيجة للفجوات التمويلية.

(2) عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الجارية الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء في إدارة الشركة.

(3) تصدع وانحيار العلاقات مع البنوك نتيجة العجز عن الوفاء بالأقساط وفوائدها والدخول معها في منازعات قضائية.

(4) ضعف الطلب على منتجات الشركة وانخفاض وتدنى الربحية ثم تحقيق خسائر. وهذا يؤدي إلى تآكل الموارد الذاتية للشركات تدريجياً ثم تصفيتها وخروجها من سوق العمل.

(ج) الآثار السلبية لمشاكل قرارات الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي

(1) زيادة معدلات البطالة نتيجة لتخلي الشركات المتعثرة عن أعداد كثيرة من العاملين بها.

(2) حبس وتجميد جزء كبير من أموال المجتمع في صورة أصول غير منتجة.

(3) انخفاض وتراجع معدلات التنمية، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

(4) خلق جو من عدم الثقة في المناخ الاستثماري في الدولة الأمر الذي ينعكس بدوره على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

عرض لمنهجية الدراسة

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع البحث على عينة من موظفي بنك التسليف التعاوني والزراعي، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير - صنعاء.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية، وقد تم توزيع الاستبانة عليهم وبلغ عددها (35) استبانة موزعة وتم استرجاع (32) استبانة بنسبة (91.4%) من الاستبيانات الموزعة، وعدد (3) استبانات مفقودة بنسبة (8.6%) وعدد (1) استبانة غير صالحة للتحليل بنسبة (2.9%)، واصبحت الاستبانات الصالحة للتحليل (31) استبانة بنسبة (88.6%).

تصميم أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة ولاختبار فروضها تم إعداد استبانة لتوجيهها لأفراد العينة، وذلك بعد مراجعة أدبيات الموضوع والدراسات السابقة والرسائل العلمية المتعلقة بأثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك اليمنية في العاصمة صنعاء. وقد روعي في تصميم الاستبانة استخدام الأسئلة المغلقة قدر الإمكان وذلك لتسهيل عملية ترميز وتحليل البيانات، واشتملت فقرات الاستبانة على عدد من الأسئلة غطت المجالات التالية: -

الجزء الأول: -تضمن المعلومات العامة لأفراد العينة، وشملت كلاً من (الوظيفة، العمر، الجنس، التحصيل الدراسي، الخبرة).

الجزء الثاني: وتضمن المتغيرات المتعلقة بفرضيات الاستبيان، واحتوت على ثلاثة محاور:

المحور الأول: المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان

المحور الثاني: السمات التي تخص للعميل طالب الائتمان

المحور الثالث: نمط السياسة الائتمانية للبنك

مقياس اداة الدراسة:

استخدم الباحثون مقياس ليكرت الخماسي؛ لمعرفة إجابات المستجيبين لأسئلة الاستبانة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات المستجيبين وآرائهم.

جدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	منخفض الأهمية	عديم الأهمية
5	4	3	2	1	

- تم قسمت المدى على عدد الفئات (البدائل) للحصول على طول الفئة = $0,8 = \frac{5}{4}$

- بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وبذلك أصبح طول الفئات كما هو في الجدول الآتي:

جدول (2) يوضح محك الحكم على فقرات الاستبانة

التقدير اللفظي	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		قيمة البديل
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عديم الأهمية	1	أقل من 1.81	1
منخفض الأهمية	1.81	أقل من 2.61	2
متوسط الأهمية	2.61	أقل من 3.41	3
هام	3.41	أقل من 4.21	4
هام جداً	4.21	5	5

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصادقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصدقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصدقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (3) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

المحور	عدد الفقرات	معاملات ألفا كرونباخ
المحور الأول: المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان	10	.874
المحور الثاني: السمات التي تخص العميل طالب الائتمان	10	.787
المحور الثالث: نمط السياسة الائتمانية للبنك	10	.801
المجموع	30	.821

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا لجميع محاور الاستبانة مرتفعة، مما يدل على أن الثبات الكلي لجميع محاور الاستبيان، وكل قيم ثبات الأبعاد مقبولة.

جدول رقم (4) مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحاور	المؤشرات المالية للعامل طالب الائتمان	السمات التي تخص للعامل طالب الائتمان	نمط السياسة الائتمانية للبنك	الدرجة الكلية
1	المؤشرات المالية للعامل طالب الائتمان	1.00			
2	السمات التي تخص للعامل طالب الائتمان	.608**	1.00		
3	نمط السياسة الائتمانية للبنك	.693**	.710**	1.00	
	الدرجة الكلية	.882**	.878**	.887**	1.00

** عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)

من خلال الجدول رقم (4) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.01$)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارف عليها نظراً لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- 1- اختبار ألفا كرو نباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة.
- 2- التكرارات والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين.
- 3- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح حسب الأوزان) والانحراف المعياري لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى انحراف إجابات العينة عن متوسطها.
- 4- تحليل التباين T الأحادي One-Sample T-Test عند الوسط الافتراضي لمعرفة مدى وجود الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد العينة.

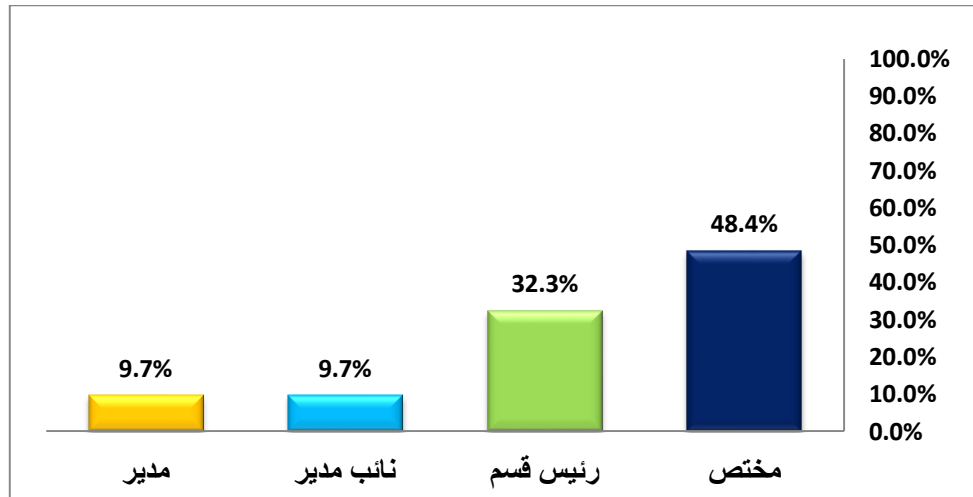
المبحث الثاني

تحليل ومناقشة النتائج

أولاً: تحليل المعلومات الشخصية
- الوظيفة:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مختص	15	48.4%
رئيس قسم	10	32.3%
نائب مدير	3	9.7%
مدير	3	9.7%
الإجمالي	31	100%



شكل رقم (1) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المستوى الوظيفي

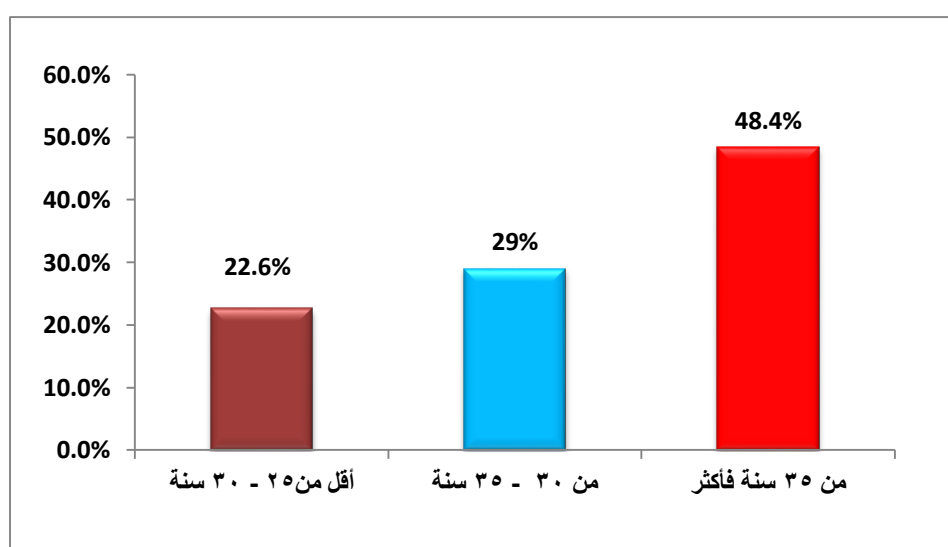
يتبين من الجدول رقم (5)، والشكل (1) الخاص بمتغير الوظيفة لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت من فئة الوظيفة (مختص) بنسبة (48.4%) وبتكرار بلغ (15)، ومن ثم فئة الوظيفة (رئيس قسم) بنسبة (32.3%) وبتكرار بلغ (10)، يليه

فئة الوظيفة (مدير، ونائب مدير) بنسبة متساوية (9.7%) وبتكرار (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة الوظيفة مختص.

- متغير العمر:

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 - 30 سنة	7	22.6%
من 30 - 35 سنة	9	29%
من 35 سنة فأكثر	15	48.4%
الإجمالي	31	100%



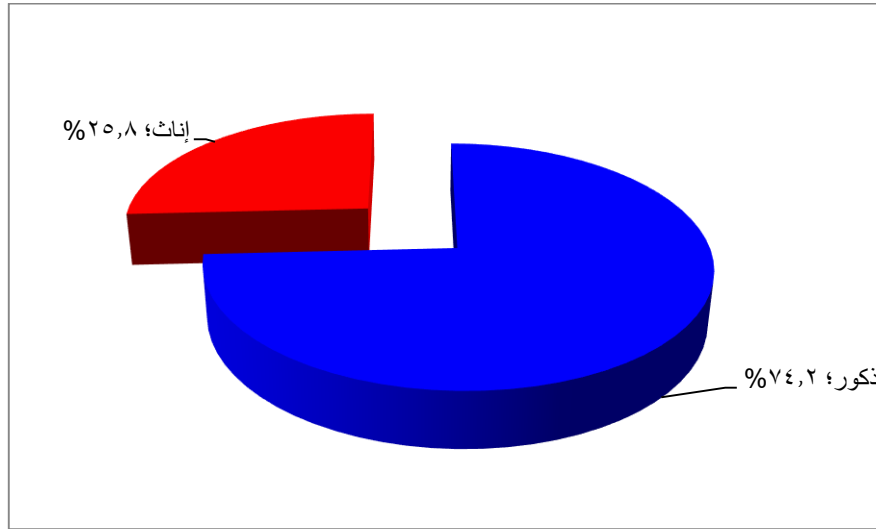
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (2) يتبين أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 35 سنة فأكثر) بنسبة 48.4% وبتكرار بلغ (15)، ثم فئة العمر (من 30 - 35 سنة) بنسبة 29% وبتكرار بلغ (9)، وأخيراً فئة العمر (أقل من 25 - 30 سنة) بنسبة 22.6%، وبتكرار (7).

متغير الجنس

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجنس للمشاركين بالعينة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	74.2%
أنثى	8	25.8%
الإجمالي	31	100%



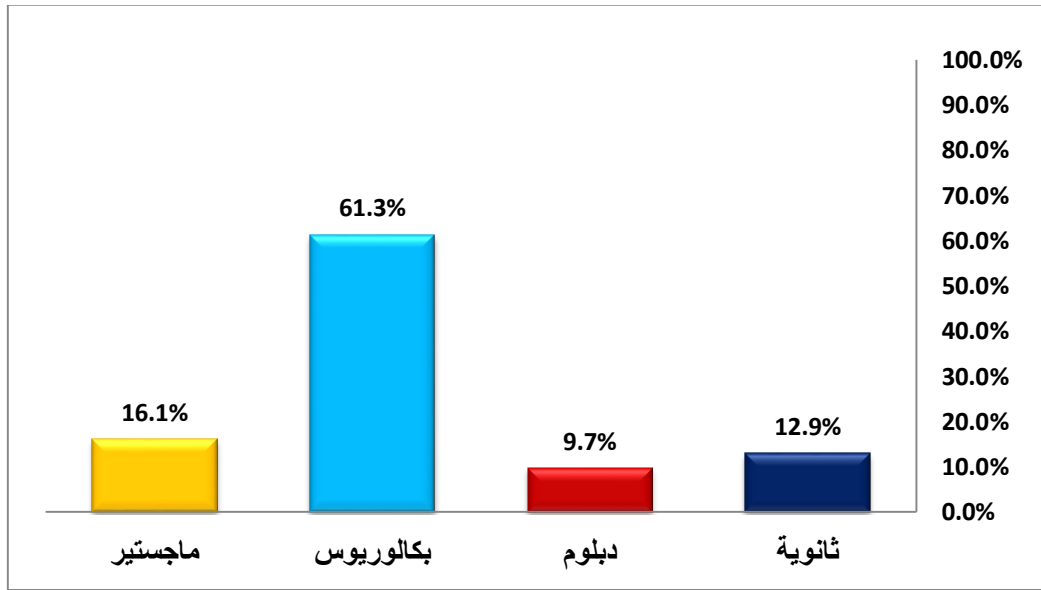
شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجنس للمشاركين بالعينة

يتضح من الجدول (7) والشكل (3) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (23) يمثلون ما نسبته 74.2% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (8) ونسبته 25.8%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير التحصيل الدراسي:

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية	4	12.9%
دبلوم	3	9.7%
بكالوريوس	19	61.3%
ماجستير	5	16.1%
الإجمالي	31	100%



شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المستوى التعليمي

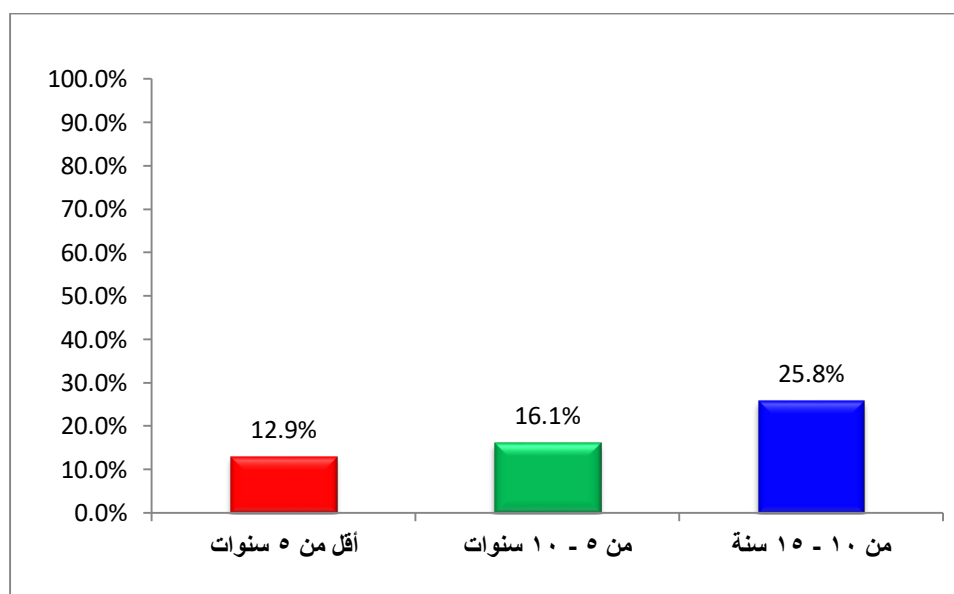
يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من فئة التحصيل الدراسي (بكالوريوس) بنسبة 61.3% وبتكرار بلغ (19)، ثم فئة التحصيل (ماجستير) بنسبة 16.1% وبتكرار بلغ (5)، يليه فئة التحصيل الدراسي (ثانوية) بنسبة 12.9%، وبتكرار (4)، وأخيراً فئة التحصيل الدراسي (دبلوم) بنسبة 9.7%

وبتكرار (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي التحصيل الدراسي بكالوريوس.

الخبرة

جدول رقم (9) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
12.9%	4	أقل من 5 سنوات
16.1%	5	من 5-10 سنوات
25.8%	8	من 10-15 سنة
45.2%	14	من 15 سنة - ما فوق
100%	31	الإجمالي



شكل رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الخبرة

يتبين من الجدول رقم (9)، والشكل (5) الخاص بمتغير الخبرة لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت الخبرة لديها (من 15 سنة - ما فوق) بنسبة (45.2%) وبتكرار بلغ (14)، ومن ثم فئة الخبرة (من 10-15 سنة) بنسبة (25.8%)

وبتكرار بلغ (8)، يليه فئة الخبرة (من 5 – 10 سنوات) بنسبة (16.1%) وبتكرار (5) وأخيراً فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (12.9%) وبتكرار (4)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرات الكبيرة.

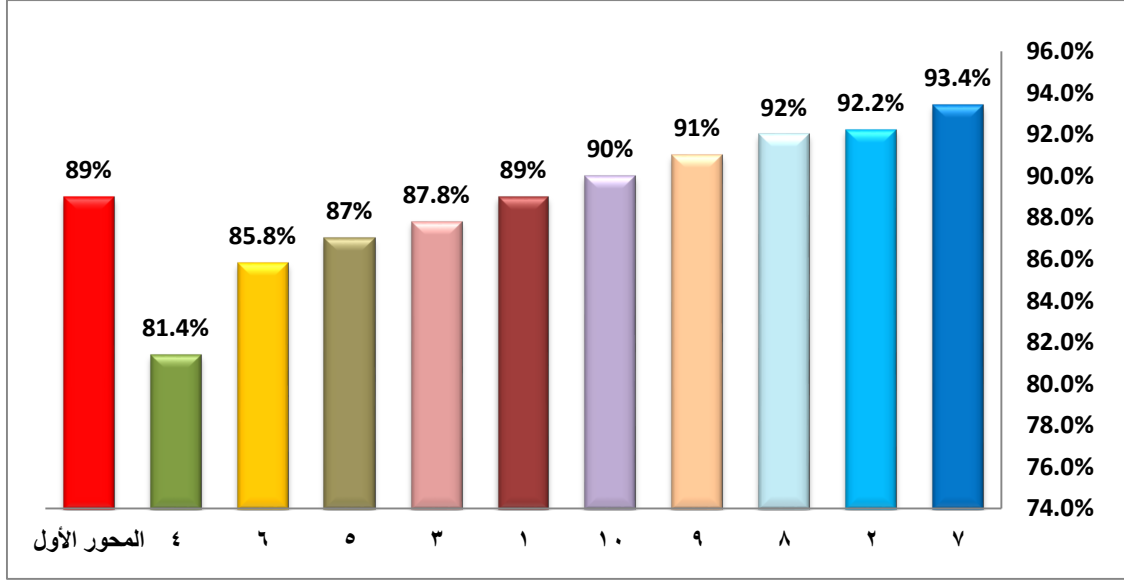
ثانياً: اختبار الفرضيات

المحور الأول: المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان

جدول رقم (10) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بـ (المحور الأول)

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	مستوى الدلالة	درجة الأهمية
1	معدل دوران رأس المال العامل	7	4.67	.547	93.4%	0.000	هام جداً
2	نسبة السيولة السريعة	2	4.61	.558	92.2%	0.000	هام جداً
3	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	8	4.60	.621	92%	0.000	هام جداً
4	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	9	4.55	.624	91%	0.000	هام جداً
5	القيمة السوقية لسهم الشركة	10	4.50	.777	90%	0.000	هام جداً
6	نسبة التداول	1	4.45	.624	89%	0.000	هام جداً
7	نسبة الرافعة المالية	3	4.39	.615	87.8%	0.000	هام جداً
8	معدل دوران البضاعة	5	4.35	.798	87%	0.000	هام جداً
9	معدل دوران الذمم المدينة	6	4.29	.864	85.8%	0.000	هام جداً
10	مضاعف الربحية	4	4.07	.874	81.4%	0.000	هام
	متوسط المحور الأول		4.45	.690	89%	0.000	هام جداً

المصدر: بيانات التحليل الإحصائي (SPSS).



شكل رقم (6) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير (المحور الأول)

يتضح من الجدول رقم (10) والشكل رقم (6) ما يأتي:

1- ووافقت العينة على تسع فقرات بدرجة أهمية (هام جداً) وهي الفقرات رقم (7، 2، 8،

9، 10، 1، 3، 5، 6) مرتبة بحسب المتوسط الحسابي الأعلى كما يلي:

- معدل دوران رأس المال العامل بمتوسط حسابي (4.67).
- نسبة السيولة السريعة بمتوسط حسابي (4.61).
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بمتوسط حسابي (4.60).
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية بمتوسط حسابي (4.55).
- القيمة السوقية لسهم الشركة بمتوسط حسابي (4.50).
- نسبة التداول بمتوسط حسابي (4.45).
- نسبة الرافعة المالية بمتوسط حسابي (4.39).
- معدل دوران البضاعة بمتوسط حسابي (4.35).
- معدل دوران الذمم المدينة بمتوسط حسابي (4.29).
- وافقت العينة على فقرات واحدة بدرجة أهمية (هام) وهي الفقرة رقم (4) والتي تنص على مضاعفة الربحية بمتوسط حسابي (4.07).

2- مستوى المعنوية (مستوى الدلالة) لجميع العبارات أقل من 0.05%، وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية.

3- الانحراف المعياري لمتوسط متغيرات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت إجابات المبحوثين.

4- وعلى مستوى جميع الفقرات فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول على مستوى جميع الفقرات (4.45) وانحراف معياري (0.690) بدرجة أهمية (هام جداً)

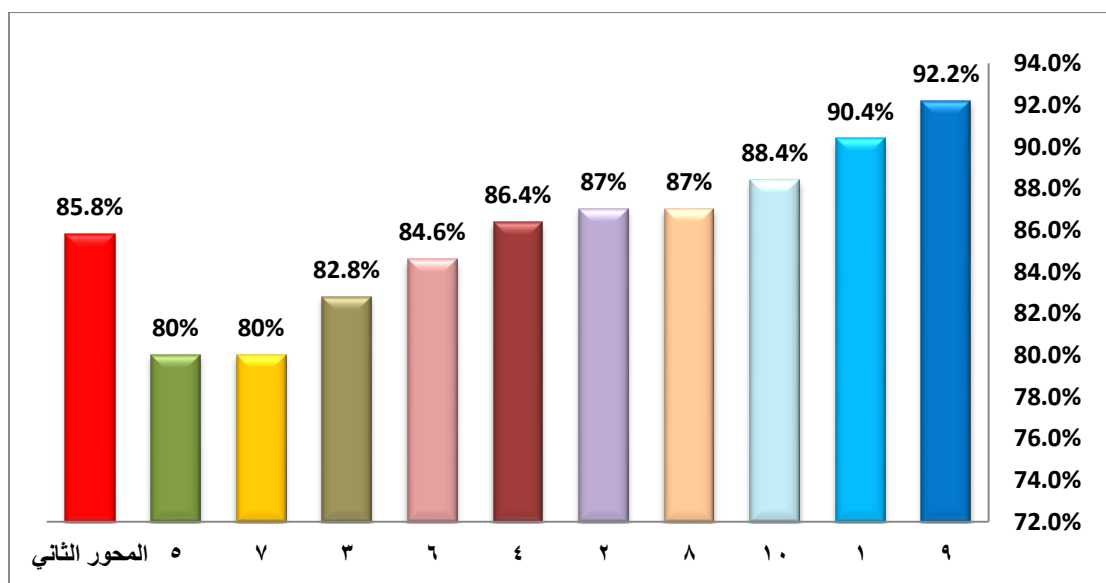
مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمينية والوضع المالي للعميل.

المحور الثاني: السمات التي تخص العميل طالب الائتمان

جدول رقم (11) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بـ (المحور الثاني)

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	مستوى الدلالة	درجة الأهمية
1	مدى التزام الشركة في تسديد قروضها وفوائدها في مواعيدها المحددة	9	4.61	.558	92.2%	0.000	هام جداً
2	نوع وحجم نشاط الشركة	1	4.52	.570	90.4%	0.000	هام جداً
3	أهمية وجود مدقق خارجي.	10	4.42	.848	88.4%	0.000	هام جداً
4	مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة	8	4.35	.661	87%	0.000	هام جداً
5	عمر الشركة	2	4.35	.608	87%	0.000	هام جداً
6	السياسات التي تتبعها الإدارة في تمويل أنشطة الشركة	4	4.32	.599	86.4%	0.000	هام جداً
7	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة	6	4.23	.845	84.6%	0.000	هام جداً
8	المستوى التعليمي لهيئة مجلس الإدارة	3	4.14	.639	82.8%	0.000	هام
9	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الاستدامة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية.	7	4.00	.931	80%	0.000	هام
10	سياسة الشركة في توزيع الأرباح	5	4.00	.983	80%	0.000	هام
	متوسط المحور الثاني		4.29	.724	85.8%	0.000	هام جداً

المصدر: بيانات التحليل الإحصائي (SPSS).



شكل رقم (7) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير (المحور الثاني)

يتضح من الجدول رقم (11) والشكل رقم (7) ما يأتي:

1- أجابت العينة على سبع فقرات بدرجة أهمية (هام جداً) في المحور الثاني وهي الفقرات

رقم (9، 1، 10، 8، 2، 4، 6) مرتبة بحسب المتوسط الحسابي الأعلى كما يلي:

- مدى التزام الشركة في تسديد قروضها وفوائدها في مواعيدها المحددة بمتوسط حسابي (4.61)

- نوع وحجم نشاط الشركة بمتوسط حسابي (4.52)

- أهمية وجود مدقق خارجي بمتوسط حسابي (4.42).

- مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة بمتوسط حسابي (4.35).

- عمر الشركة بمتوسط حسابي (4.35).

- السياسات التي تتبعها الإدارة في تمويل أنشطة الشركة بمتوسط حسابي (4.32)

- مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة بمتوسط حسابي (4.23).

2- ووافقت العينة على ثلاث فقرات بدرجة أهمية (هام) وهي الفقرات رقم (3، 7، 5)

مرتبة بحسب المتوسط الحسابي الأعلى كما يلي:

- المستوى التعليمي لهيئة مجلس الإدارة بمتوسط حسابي (4.14).

- مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الاستدانة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي (4.00).

- سياسة الشركة في توزيع الأرباح بمتوسط حسابي (4.00).

3- مستوى المعنوية (مستوى الدلالة) لجميع العبارات أقل من 0.05%، وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية.

4- الانحراف المعياري لمتوسط متغيرات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت إجابات المبحوثين.

5- وعلى مستوى جميع الفقرات فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور على مستوى جميع الفقرات (4.29) وانحراف معياري (0.724) وبدرجة أهمية (هام جداً) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمنية والسمات الشخصية للعميل.

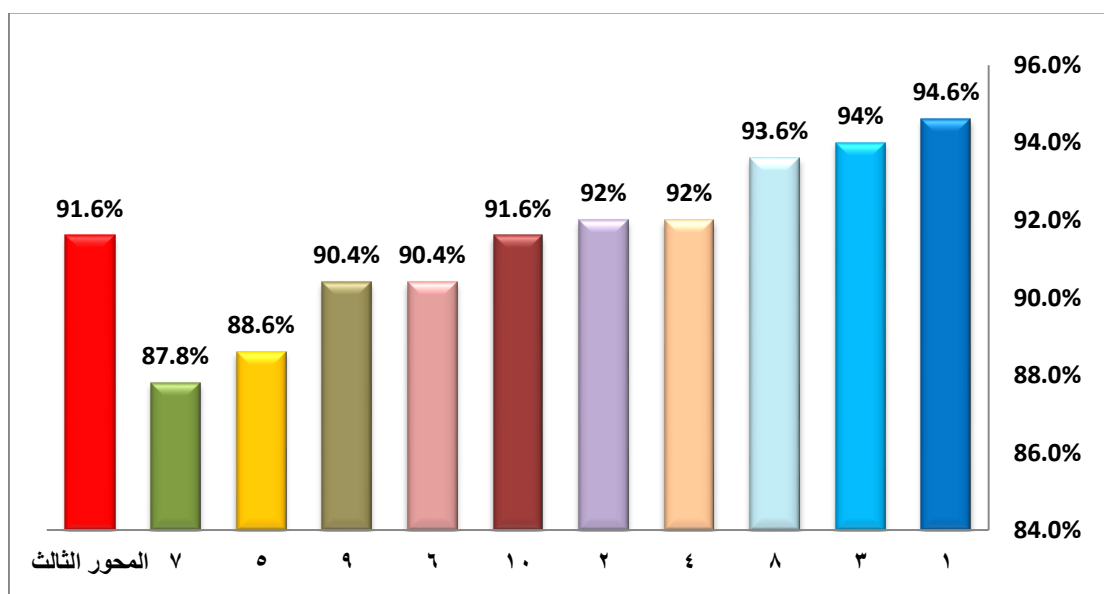
المحور الثالث: نمط السياسات الائتمانية للبنك

جدول رقم (12) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بـ (المحور الثالث)

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	مستوى الدلالة	درجة الأهمية
1	وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان	1	4.73	.583	94.6%	0.000	هام جداً
2	درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان	3	4.70	.466	94%	0.000	هام جداً
3	مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بتعليمات البنك المركزي.	8	4.68	.475	93.6%	0.000	هام جداً
4	درجة رغبة إدارة البنك في تحقيق الأرباح	4	4.60	.621	92%	0.000	هام جداً
5	وجود نظام معتمد في البنك بتصنيف نوعية العملاء	2	4.60	.563	92%	0.000	هام جداً
6	مدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال.	10	4.58	.564	91.6%	0.000	هام جداً
7	نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان	6	4.52	.570	90.4%	0.000	هام جداً
8	حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك.	9	4.52	.677	90.4%	0.000	هام جداً
9	طبيعة شروط منح الائتمان	5	4.43	.504	88.6%	0.000	هام جداً
10	أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان.	7	4.39	.667	87.8%	0.000	هام جداً

متوسط المحور الثالث	4.58	.569	91.6%	0.000	هام جداً
---------------------	------	------	-------	-------	----------

المصدر: بيانات التحليل الاحصائي (SPSS).



شكل رقم (8) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير (المحور الثالث)

يتضح من الجدول رقم (12) والشكل رقم (8) ما يأتي:

1- وافقت العينة على جميع فقرات المحور الثالث بدرجة أهمية (هام جداً) مرتبة بحسب المتوسط الحسابي الأعلى كما يلي:

- وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان بمتوسط حسابي (4.73).
- درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان بمتوسط حسابي (4.70).
- مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بتعليمات البنك المركزي بمتوسط حسابي (4.68).
- درجة رغبة إدارة البنك في تحقيق الأرباح بمتوسط حسابي (4.60).
- وجود نظام معتمد في البنك بتصنيف نوعية العملاء بمتوسط حسابي (4.60).
- مدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال بمتوسط حسابي (4.58).
- نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان بمتوسط حسابي (4.52).
- حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك بمتوسط حسابي (4.52).

- طبيعة شروط منح الائتمان بمتوسط حسابي (4.43)
- أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان بمتوسط حسابي (4.39).

2- مستوى المعنوية (مستوى الدلالة) لجميع العبارات أقل من 0.05%، وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية.

3- الانحراف المعياري لمتوسط متغيرات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت إجابات المبحوثين.

4- وعلى مستوى جميع الفقرات فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث على مستوى جميع الفقرات (4.58) وانحراف معياري (0.569)

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمنية ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض.

ثانياً: عرض النتائج الإجمالية لمجالات محاور الاستبيان:

الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات

أفراد العينة لمحاور الاستبانة ككل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	المحاور
.690	4.45	2	المحور الاول: المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان
.724	4.29	3	المحور الثاني: السمات التي تخص للعميل طالب الائتمان
.569	4.58	1	المحور الثالث: نمط السياسة الائتمانية للبنك
.661	4.44		المتوسط العام لجميع المحاور

يتضح من الجدول السابق حصول المحور الثالث على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.58) وانحراف معياري (0.569)، بينما حصل المحور

الأول على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.45) وانحراف معياري (0.690)، وحصل المحور الثاني على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.724)، وبالاطلاع على متوسط محاور الاستبانة ككل فقد بلغ (4.44) وانحراف معياري (0.661).

وعلى ضوء ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الرئيسية على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك اليمنية في العاصمة صنعاء).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

- أن أغلب أفراد العينة من فئة الوظيفة (مختص) بنسبة (48.4%).
- أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 35 سنة فأكثر) بنسبة 48.4%
- أن غالبية أفراد العينة هم من فئة الجنس (الذكور) بنسبة 74.2%.
- أن غالبية أفراد العينة من فئة التحصيل الدراسي (بكالوريوس) بنسبة 61.3%.
- أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة من (من 15 سنة - ما فوق) بنسبة 45.2%، ثم فئة سنوات الخبرة (من 10 - 15 سنة) بنسبة 25.8%.
- وافقت العينة بدرجة أهمية (هام جداً) في المحور الأول: المتعلق بالمؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان على أنه:

- معدل دوران رأس المال العامل بمتوسط حسابي (4.67).
- نسبة السيولة السريعة بمتوسط حسابي (4.61).
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بمتوسط حسابي (4.60).
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية بمتوسط حسابي (4.55).
- القيمة السوقية لسهم الشركة بمتوسط حسابي (4.50).
- نسبة التداول بمتوسط حسابي (4.45).
- نسبة الرافعة المالية بمتوسط حسابي (4.39).
- معدل دوران البضاعة بمتوسط حسابي (4.35).
- معدل دوران الذمم المدينة بمتوسط حسابي (4.29).
- وافقت العينة على فقرة واحدة بدرجة أهمية (هام) وهي الفقرة رقم (4) والتي تنص على مضاعفة الربحية بمتوسط حسابي (4.07).
- وافقت العينة بدرجة أهمية (هام جداً) على سبع فقرات في المحور الثاني: المتعلق السمات التي تخص العميل طالب الائتمان على أنه:

- مدى التزام الشركة في تسديد قروضها وفوائدها في مواعيدها المحددة بمتوسط حسابي (4.61)
- نوع وحجم نشاط الشركة بمتوسط حسابي (4.52)
- أهمية وجود مدقق خارجي بمتوسط حسابي (4.42).
- مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة بمتوسط حسابي (4.35).
- عمر الشركة بمتوسط حسابي (4.35).
- السياسات التي تتبعها الإدارة في تمويل أنشطة الشركة بمتوسط حسابي (4.32)
- مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة بمتوسط حسابي (4.23).
- وافقت العينة بدرجة أهمية (هام) على ثلاث فقرات في المحور الثاني: المتعلق السمات التي تخص العميل طالب الائتمان على أنه:
 - المستوى التعليمي لهيئة مجلس الإدارة بمتوسط حسابي (4.14).
 - مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الاستدانة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي (4.00).
 - سياسة الشركة في توزيع الأرباح بمتوسط حسابي (4.00).
- وافقت العينة بدرجة أهمية (هام جداً) على جميع فقرات المحور الثالث: المتعلق بنمط السياسات الائتمانية للبنك على أنه:
 - وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان بمتوسط حسابي (4.73).
 - درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان بمتوسط حسابي (4.70).
 - مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بتعليمات البنك المركزي بمتوسط حسابي (4.68).
 - درجة رغبة إدارة البنك في تحقيق الأرباح بمتوسط حسابي (4.60).
 - وجود نظام معتمد في البنك بتصنيف نوعية العملاء بمتوسط حسابي (4.60)
 - مدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال بمتوسط حسابي (4.58).

- نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان بمتوسط حسابي (4.52).
- حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك بمتوسط حسابي (4.52).
- طبيعة شروط منح الائتمان بمتوسط حسابي (4.43)
- أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان بمتوسط حسابي (4.39).
- اثبتت الفرضية الأولى: على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمنية والموضع المالي للعميل)، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.45) وانحراف معياري (0.690) بدرجة أهمية (هام جداً)
- اثبتت الفرضية الثانية: على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمنية والسمات الشخصية للعميل)، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وانحراف معياري (0.724) وبدرجة أهمية (هام جداً)
- اثبتت الفرضية الثالثة: على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمنية ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض)، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.58) وانحراف معياري (0.569) وبدرجة أهمية (هام جداً).
- اثبتت الدراسة قبول الفرضية الرئيسية: على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك اليمنية في العاصمة صنعاء)، فقد بلغ المتوسط الحسابي للاستبانة ككل (4.44) وانحراف معياري (0.661) وبدرجة أهمية (هام جداً).

ثانياً : التوصيات

بعد استعراض كل من الجانب النظري للبحث، والدراسة الميدانية وتحليلها، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، على النحو الآتي:

1. إعادة النظر في التحليل المالي من خلال اتباع قواعد التحليل المالي الحديث والتنبؤ بالإفلاس من خلال تحليل القواعد المالية لخمس سنوات سابقة ومقارنتها لتقييم الاداء بشكل مستمر.
2. تأهيل كادر لدية خبره ودراية شاملة على اتخاذ القرار الصحيح، فقلة الخبرة لموظفي التحليل تجعلهم مترددين في اتخاذ قرار بمنح او عدم منح الائتمان، رغم مصداقية المعلومات وتوفير المعايير وكل ذلك بسبب قلة الخبرة.
3. يجب المصادقة على مصادر البيانات والمعلومات اللازمة، والتي تمكن الادارة من تكوين راي واضح عن العميل طالب الائتمان ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.
4. ضرورة عقد دورات تدريبية على ان يتولى ذلك معاهد متخصصة لتدريب المحاسبين الماليين في مجال التحليل المالي ومتابعة كل جديد بين الحين والآخر.
5. ضرورة الاهتمام بسياسة المتابعة كونها أحد الأساسيات في الائتمان والتي استطاعت تخفيض المخاطر وايضاً بكل مراحلها الثلاث:
 - المتابعة قبل قرار الصرف.
 - المتابعة اثناء الصرف.
 - المتابعة بعد الصرف. أي المتابعة المالية والاقتصادية. (الحمزاوي 1997)
6. يجب تدريب الموظفين في اقسام التحليل والائتمان وايضاً الادارات التي تختص بهذا الشأن بشكل مكثف واعطائهم الصلاحيات التي تساوي مسؤولياتهم وخبرتهم، مما يجعل الامر أكثر مرونة في اتخاذ القرار.

7. من الضروري ان يطلع المتخصصين (من محللين وصانعي قرار) على الاسباب التي ادت الى التعثر الائتماني في بعض الدول في الاعوام الماضية، كالتداعيات التي حصلت في دولة الامارات بسبب عدم الالتزام بالقواعد والمعايير لمنح الائتمان ،، والتي نتج عن ذلك : تفاقم مشكلة الديون وتزايد اعداد المدينين، وزيادة قضايا الديون المتعثرة والشيكات المرتجعة الخ...) (دراسة في مجلة البيان).

بالإضافة الى ما حصل في مصر والتي رأى فيها الاقتصاديون والمحللون ان من اسباب التعثر رجعت الى اتخاذ سياسات ائتمانية ونقدية خاطئة الأمر الذي ادى الى تفاقم الامور الاقتصادية (أي سوء ادارة الائتمان).

(WWW.akhbarelyom.org.eg 30/5/2001)

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

- 1-حنفي، عبد الغفار، عبد السلام ،أبو قحف (1991)،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان .
- 2- الشربيني ، عبد الفتاح (2001) ، ادارة البنوك ،الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر .
- 3- عبد العزيز ، سميرة محمد (2006) ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، مصر .

- 4- شريفات ، خلدون ابراهيم (2001) ، ادارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .
- 5- كامل ، حسن محمد (1986) ، التحليل المالي ، دار النشر ، القاهرة ، مصر .
- 6- الزبيدي ، حمزة محمود (1976) ، التحليل المالي ا تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 7- عبدالله، خالد أمين، يوسف عاشور، سالم صباح، دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني، سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع جمعية الصرافين الفلسطينيين، غزة ، فلسطين.
- 8- توفيق ، حسن احمد (1963) ،التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر .
- 9- عبدالله ، شوقي حسين (1965) ، الادارة المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر .
- 10- توفيق ، جميل احمد (1976) ، مذكرات في الادارة المالية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، مصر .
- 11- الشمخي ، حمزة محمود (1978) ، الادارة المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، العراق .
- 12- بكير ، جلال محمد (1975) ، الادارة المالية ، مكتبة عين شمس ، مصر .
- 13- الجعبري ، مجدي احمد (2014) ،التحليل المالي المتقدم ،دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة جدة ، السعودية .
- 14- السهلي، محمد بن سلطان (2011) ، التحليل المالي نظرة محاسبية ،الجمعية السعودية للمحاسبة ، السعودية .

الرسائل العلمية :

- 1- الكحلوت ، خالدمحمود (2005) ، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .
- 2- الدغيم ، عبد العزيز (2004) ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة حلب ، حلب ، سوريا .
- 3- ابو العز ، احمد شاكر (2000) ، مشاكل الائتمان ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، مصر .
- 4- محمود ، حمزة (2004) ، الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا .
- 5- العريقي ، بسيم قائد (2011) ، اداء البنوك العاملة في اليمن ودورها في التنمية الاقتصادية ، كلية العلوم الادارية ، جامعة تعز ، اليمن .
- 6- الذيب ، حسين (2011) ، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تفسير حالات فشل الائتمان ،
- 7- ابو النصر ، عصام عبد الهادي (2009) ، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، مصر .
- 8- احمد ، وجدان علي (2009) ، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين اداء المؤسسة ، كلية العلوم الادارية ، جامعة عدن ، اليمن .
- 9- انجروا ، ايمان (2007) ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا .

الدوريات والمجلات العلمية:

- 1- تانيا قادر عبد الرحمن ، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد - 8 ، 26 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2012 .

مواقع الانترنت :

- 1-<http://www.doubleclick.com.eg/Articals>
- 2- <http://www.abahe.co.uk/terminologies-financial-analysis>.
- 3- <http://www.bayt.com/ar/specialties/q/59711>
- 4- <http://tadawulacademy.com/unit>
- 5- <https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=48231>
- 6- <http://stocksexperts.net/showthread.php?t=6024>

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم



الرقم : 110/ص
التاريخ : 2020/3/9م

المحترمون

الإخوة : بنك اليمنى للإنشاء والتعمير

تحية طيبة وبعد :

يسر جامعة المستقبل أن تهديكم أطيب تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، ونود إحاطتكم علماً بأن الجامعة تقوم بتكليف الطلاب بإعداد أبحاث ميدانية، وكذا تنظيم زيارات ميدانية إلى الجامعات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، من أجل ربط الجانب النظري بالواقع العملي، وهو ما يعزز من مستوى التحصيل العلمي والعملية لطلاب الجامعة.

وفي هذا الإطار فقد قامت كلية العلوم الإدارية والمالية بتكليف الطلاب الثانية أسمائهم بعمل زيارة ميدانية لبنكنكم المرموق، بهدف جمع معلومات توزع الاستبيان :-

1. محمد سيف طالب
 2. سليمان عبده حزام
 3. محمد مجلي المهدي
 4. محمد شايف زهرة
 5. سهيل عبدالله النعامي
- قسم علوم مالية مصرفية - المستوى الرابع

نرجو التكرم بتقديم التسهيلات اللازمة لطلاب المشار إليهم.

شاكركم لكم حسه تعاونكم معنا ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

أ. د. محمد محمد النويهي
رئيس الجامعة

صنعاء اليمن - شارع بغداد امام مستشفى المتوكل جوار الدار الاستشارية اليمنية
Sana'a, Yemen - Baghdad Street Infront of AlMutawakki Hospital Next to Yemen Consulting House
00967 1 535252 00967 1 206200 00967 1 409037

www.futureuniversity.com info@futureuniversity.com

نصنع المستقبل
with Knowledge

بسم الله الرحمن الرحيم



الرقم : 109/ص
التاريخ : 2020/3/9م

الإخوة : بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاف بنك)

المحترمون

تحية طيبة وبعد :

يسر جامعة المستقبل أن تهديكم أطيب تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، ونود إحاطتكم علماً بأن الجامعة تقوم بتكليف الطلاب بإعداد أبحاث ميدانية، وكذا تنظيم زيارات ميدانية إلى الجامعات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، من أجل ربط الجانب النظري بالواقع العملي، وهو ما يعزز من مستوى التحصيل العلمي والعملية لطلاب الجامعة.

وفي هذا الإطار فقد قامت كلية العلوم الإدارية والمالية بتكليف الطلاب الثانية أسمائهم بعمل زيارة ميدانية لبنكنكم المرموق، بهدف جمع معلومات توزع الاستبيان :-

1. محمد سيف طالب
 2. سليمان عبده حزام
 3. محمد مجلي المهدي
 4. محمد شايف زهرة
 5. سهيل عبدالله النعامي
- قسم علوم مالية مصرفية - المستوى الرابع

نرجو التكرم بتقديم التسهيلات اللازمة لطلاب المشار إليهم.

شاكركم لكم حسه تعاونكم معنا ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

أ. د. أحمد محمد النويهي
رئيس الجامعة

صنعاء اليمن - شارع بغداد امام مستشفى المتوكل جوار الدار الاستشارية اليمنية
Sana'a, Yemen - Baghdad Street Infront of AlMutawakki Hospital Next to Yemen Consulting House
00967 1 535252 00967 1 206200 00967 1 409037

www.futureuniversity.com info@futureuniversity.com

نصنع المستقبل
with Knowledge

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



استمارة الاستبيان

المعهد اليمني
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية والمصرفية

الاخ /المحترم

الاخت /المحترمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يرجى التكرم بالتعاون معنا، حيث ان هذه الاستمارة التي بين ايديكم مخصصة
لأجراء بحث علمي عن (أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك
اليمنية في العاصمة صنعاء)

والاجابة عليها بشكل صحيح ودقيق، حيث ان تعاونكم بتعبئة هذه الاستمارة يعد
خدمة للبحث العلمي وسيكون له الاثر الكبير في النتائج التي سيتوصل لها البحث
وسيتم التعامل مع اجابتكم بسرية تامة ولن تستخدم الا لأغراض البحث حصرا ولا
حاجه لذكر الاسم والتوقيع

شاكرين تعاونكم معنا مع التقدير

الباحثون/

المعلومات الشخصية√

الوظيفة

☐ مختص ☐ رئيس قسم ☐ نائب مدير ☐ م ☐

1 - العمر

☐ اقل 25 ☐ 30- ☐ 30- 35 ☐ 35 فاكثر ☐

2 -الجنس

☐ ذكر ☐ انثى

3 -التحصيل الدراسي:

☐ ثانوية

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

☐ دكتوراة

الخبرة /

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 10- ☐ 15- ☐

☐ 15 - ما فوق

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

- المحور الاول: المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	نسبة التداول					
2	نسبة السيولة السريعة					
3	نسبة الرافعة المالية					
4	مضاعف الربحية					
5	معدل دوران البضاعة					

					معدل دوران الذمم المدينة	6
					معدل دوران رأس المال العامل	7
					صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	8
					صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	9
					القيمة السوقية لسهم الشركة	10

- المحور الثاني: السمات التي تخص العميل طالب الائتمان

الرقم	العبرة	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	منخفض الأهمية	عديم الأهمية
1	نوع وحجم نشاط الشركة					
2	عمر الشركة					
3	المستوى التعليمي لهيئة مجلس الإدارة					
4	السياسات التي تتبعها الإدارة في تمويل أنشطة الشركة					

5	سياسة الشركة في توزيع الأرباح					
6	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة					
7	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الاستدانة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
8	مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة					
9	مدى التزام الشركة في تسديد قروضها وفوائدها في مواعيدها المحددة					
10	أهمية وجود مدقق خارجي.					

- المحور الثالث: نمط السياسات الائتمانية للبنك

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	موافق	محايد	أوافق لا	لا أوافق بشدة
1	وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان					
2	وجود نظام معتمد في البنك بتصنيف نوعية العملاء					
3	درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان					

					4	درجة رغبة إدارة البنك في تحقيق الأرباح
					5	طبيعة شروط منح الائتمان
					6	نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان
					7	أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان.
					8	مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بتعليمات البنك المركزي.
					9	حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك.
					10	مدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال.